

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دليل السالك للمصطلحات والأسماء
في فقه الإمام مالك

دكتور أحمد بن محمد النعماني

مدرس الفقه المالكي

بكلية الشريعة والقانون بدمهود

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

12

1870

1871

1872

1873

1874

1875

1876

(٢٢)

دليل السالك للمصطلحات والأسماء
في فقه الإمام مالك

(الجزء الأول)

(المصطلحات)

دكتور محمد بن عبد المنعم عيسى

مدرس الفقه المالكي

بكلية الشريعة والقانون بدمشق

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

تعريف موجز عن الباحث

الإسم : حمدى عبد المنعم محمد شلبي

تاريخ الميلاد : ١٩٤٨/١/١ - منشأة الوكيل - البحيرة

المؤهلات العلمية * بكالوريوس تجارة (شعبة محاسبة) كلية التجارة

جامعة الاسكندرية مايو ١٩٦٩ م

* الليسانس فى الدراسات الإسلامية والعربية ، بتقدير

(جيد جداً مع مرتبة الشرف الأولى) جامعة الأزهر

مايو ١٩٧٨ م .

* الماجستير فى الفقه المقارن ، بتقدير (إمتياز) كلية الشريعة

والقانون ، القاهرة - ١٩٨٣ م .

* الدكتوراه فى الفقه المقارن بتقدير : مرتبة الشرف الأولى

كلية الشريعة والقانون ، أسيوط جامعة الأزهر ١٩٨٦ م .

﴿ المؤلفات ﴾

- ١- الشيخ / محمد الأمير وأثره فى الفقه المالكي
- ٢- نظرية الثمن فى الفقه الإسلامى - دراسة مقارنة .
- ٣- التحكيم بين الزوجين فى الشريعة الإسلامية - دراسة مقارنة .

تقديم

الحمد لله الذي قسمه في دينه الحنيف من اختارهم من عباده ، والصلاة والسلام على من أنقذنا الله به من الجمالة ، وأزاح عنا بفضله غياهب الضلالة ، سيدنا وهولانا محمد الصادق الأمين القائل « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » . وعلى آله الهادين المهديين وعلى صحابته الثقات المرشدين ، وعلى من اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين — وبعد :

فإن الاشتغال بالعلم من أفضل القرب وأجمل الطاعات . فهو تركه الانبياء ، وإرث الأصفياء ، وهو على كثرة عيونه وسعة فنونه محمود بالاتفاق ، وإن واسطة عقده ، وذروة مجده هو علم الشريعة الشريفة ، وأهم أنواعه الفروع الفقهية لافتتار جميع الناس إليها في حياتهم الدينية والدنيوية .

وتحتوى تلك الفروع الفقهية على ألفاظ ومصطلحات يتداولها أهل الفقه فيما بينهم ، تحتاج — في الغالب الأعم — إلى توضيح وبيان .

وقد لا يخفى على المشتغلين بالفقه أن المذهب المالكي به بعض الألفاظ أو المصطلحات تدسم بشيء من الصعوبة في الفهم ، وهذا ما لمسته من خلال دراستي وتدريسي لهذا المذهب ، وربما كان يستغرق فهم المراد من ذلك شيئاً من الوقت . كما أن العديد من المختصرات وما عليها من شروح وحواشي قد لا يتيسر معرفتها للمهتمين بهذا الأمر ، فضلاً عن أن بعض أسماء الأعلام من فتهاء المذهب قد يختلط بعضها ببعض من ناحيته ، وقد لا تنطق النطق الصحيح من ناحية أخرى .

لذا فقد استخرت الله تعالى أن يهيء لي من أمرى رشداً - في هذا البحث - لأبين المراد من بعض المصطلحات والعبارات الفقهية ، ولأجلى صورة العديد من

(* أخرجه البخارى في صحيحه (باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) - ١ ص ٢٤ - مع حاشية السدى .

المؤلفات الفقهية في مذهب السادة المالكية ، ولأزيل كثيراً من الالتباس الواقع في أسماء المشاهير من فقهاء المذهب .

وسميت هذا البحث (دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك)
سائلاً الله تعالى أن يسلك بنا في الدنيا والآخرة أحسن المسالك . هذا وأعني
بالأسماء : أسماء المؤلفات وأسماء الأعلام .

وعلى ذلك فتمت قسمت البحث ثلاثة أقسام في ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : في المصطلحات الفقهية .

المبحث الثاني : في المؤلفات .

المبحث الثالث : في الأعلام .

وبين يديك - أيها القارئ العزيز - المبحث الأول من هذا البحث في هذا
العدد ، والله تعالى من وراء القصد ، وهو سبحانه المستعان وعليه التكلان ، وصلى
اللهم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباحث

منهاج البحث ومفاتيحه

أولاً — لما كانت المصطلحات منها ما هو عام — أعنى بالنظر إلى استخدامه في الأبواب الفقهية بوجه عام — ومنها ما هو خاص بأبواب فقهية معينة . فقد خصصت للأولى المطلب الأول وللثانية المطلب الثاني ، كما أنى أضفت مطلباً ثالثاً خاصاً ببعض الألفاظ المتفقة رسماً وخطاً والمختلفة معنى ، وقد تختلط هذه بتلك لدى الكثيرين ، وإليك مفتاح هذا المبحث الأول :

أ — لسهولة البحث وضعت المصطلحات العامة في مطالبها الأول حسب كثرة استخدامها دون نظر لترتيبها الأبجدي ، فأبدأ مثلاً بـ : النية ، ثم الفرض والواجب ، ثم السنة ... الخ

ب — رتب المصطلحات في المطلب الثاني حسب ترتيب الأبواب الفقهية بدءاً بباب الطهارة وإنهاء باب الفرائض ، مع مراعاة أبجدة الألفاظ فيما بينها داخل كل باب مستقل .

ج — أما المطلب الثالث فقد رتب فيه الألفاظ ترتيباً أبجدياً حيث لأهمية تذكر ترتيبها بغير ذلك .

د — أبجدت جميع الألفاظ والمصطلحات الواردة في المطالب الثلاثة ، في فهرس المصطلحات الفقهية آخر البحث ، وراعى في ذلك النطق بالكلمة — أعنى النطق الفقهي — ولم أنظر لمادة الكلمة اللغوية إذ يترتب على تجريد الكلمة من حروف الزيادة بعده عن المعنى المقصود ، ومثال ذلك :

كلمة (أغلف) وضعتها في باب الهمزة وليس في باب الغين المعجمة وكذلك كلمة (الافتيات) في باب الهمزة ، وكلمة (يغاب عليه) في باب الياء المشناة التحتية ، وكذلك كلمات : (مكروه) و (مشهور)

و (مذهب) فكانها في الفهرس حرف (الميم) .

أما مصطلحات الإمام خليل في مختصره ، وكذا مصطلحات الشيخ الأمير في جموعه ، فقد وضعتها في حرف (الميم) إجمالاً أي للإشارة إلى مكانها من المبحث الثاني الخاص بالمؤلفات ، وعند الرجوع إليها يعلم تفصيلها هناك .

كما أتى راعيت في فهرس كلمات كل حرف : للترتيب الأبجدي أيضاً ، أي بالنظر للحرف الأول فالثاني وهكذا .

ولسهولة الرجوع للمصطلح المراد من خلال الفهرس العام وضعت الرقم المدلس للمصطلح قبائله بين قوسين ، ومثال ذلك :

الراجع (١٦)

الافتيات (٧٨)

السبق (بسكون الموحدة وفتحها) (١٥٦) .

ثانياً - لما كانت هناك بعض المصطلحات العامة التي تشير إلى أعلام في المذهب ، نحو (القرينان ، المحمدان) فقد آثرت إدراجها في المطلب الأول باعتبارها مصطلحاً عاماً ، ثم تمت بترجمة أعلامها في المبحث الثالث الخاص بالأعلام ، ويسهل الرجوع إلى ترجمتهم بالنظر في فهرس الأعلام حسب الترتيب الأبجدي .

ثالثاً - بالنسبة للمؤلفات - ارتأيت ترتيبها حسب تواريخ تأليفها في المذهب لأهمية التاريخ في هذا الشأن ، فبدأت بالموطأ ، وثبتت بالمدونة ، وسائر الأمهات ، ثم المتن والمختصرات ، وما عليها من شروح وحواشي ، ولما

كان طبيعياً أن يذكر إسم مؤلف (بالكسر) المؤلف (بالفتح) فقد ذكرته باسمه المشهور متروكاً بتاريخ المولد أو الوفاة إن وجد ، أو بتاريخ الوفاة فقط ، ويمكن الرجوع بيسر إلى موضع ترجمة العلم من المبحث الثالث بعد النظر في فهرس الأعلام بنهاية البحث .

كما أني خصصت فهرساً مستقلاً بالمؤلفات وراعت فيه الترتيب الأبجدي واضعاً (الموطأ) و (المدونة) في حرف (الميم) حيث لا لبس حاصل بإسقاط (ال) التعريف . أما الشروح والحواشي ، فالأولى في حرف (الشين) والأخيرة في حرف (الحاء) .

مأ - أما بالنسبة للأعلام ، فقد وجدت بعضها ينطق على السنة أساتذتنا ومشايختنا نطقاً مشهوراً غير صحيح مثل الشيخ (الحرثي) حيث ينطق بكسر الحاء المعجمة وسكون الراء ، والصحيح كما حققته في موضعه أنه بفتح الحاء والراء بدون ألف بينها ، كما أن بعض الأسماء قد يختلط ببعض ، ومن ذلك (ابن رشد) الحفيد ، والوليد ، وابن عرفة (الدسوقي والورغمي) .

لذا فقد خصصت مطلباً للأسماء الأولى ، وثانياً للأسماء الأخيرة ، ومطلباً ثالثاً لترجمة من ورد ذكرهم من أعلام أثناء البحث سواء في المبحث الأول أو الثاني .

ثم ختمت بفهرس ثالث مستقل بالأعلام راعت فيه كسابقيه - الترتيب الأبجدي .

وبعد - فإله تعالى أسأل أن يكون بالتوفيق والسداد قد حالفني في هذا
البحث وعن الخطأ والزلل قد جنبني . وصلاتاً وسلاماً دائماً من ملازمين علي سيد
الثقلين سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسان .

المبحث الأول : في المصطلحات الفقهية

تمهيد

تداول في الكتب الفقهية للمذاهب الإسلامية المشهورة ألفاظ ومصطلحات ، بعضها يكاد يكون عاماً ، كالقروض والواجب ، وكذا الباطل والفاقد ، وإن اختلف المقصود من كل منها ، كما هو الحال بين جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة من ناحية وبين فقهاء الحنفية من ناحية أخرى . كما أن بعض الألفاظ والمصطلحات يكاد يكون خاصاً بفقهاء المالكية ، وقبلها يوجد مثيله في بقية المذاهب وإن وجد مرادفه أحياناً أو معناه غالباً . وتستخدم هذه أو تلك إما استخداماً عاماً في معظم الأبواب الفقهية ، وإما استخداماً قاصراً على بعض الأبواب ، لذا أخصص المطلب الأول للمصطلحات العامة ، وأضمن المطلب الثاني مصطلحات الأبواب الخاصة . وقد تناولت — إتماماً للفائدة — بعض الكلمات التي ينبغي مراعات التفرقة بينها حيث اتفقت مبنى واختلاف معنى ، ويحسن بالفقيه التفرقة بينهما ومراعاة ذلك ، ومن هذه الكلمات :

(هيت : بتشديد المشناة التحقية ، وبسكونها)

(غسل ، وضوء : بفتح أول كل منهما مرة وبضمه أخرى)

(بضع : بكسر الموحده تارة وبضمها أخرى)

(عرض : باختلاف الحركات الثلاث على أوله وثانيه)

وقد أفردت لذلك المطلب الثالث ، كما ألحقت به بعض الكلمات التي ظاهرها التوافق وبيان المراد من كل منها :

وبناء على ما سبق يتولى هذا المبحث مطالب ثلاثة هي :

- المطلب الأول : في المصطلحات العامة .
 المطلب الثاني : في مصطلحات الأبواب الفقهية .
 المطلب الثالث : في ألفاظ متفقة مبنى مختلفة معنى .

المطلب الأول : في المصطلحات العامة

النية (١)

في اللغة : نوى الشيء نية ونية (بالتشديد والتخفيف) قصده واعتقده ، والنية والنوى : الوجه الذي يذهب فيه ، أو ينويه المسافر من قرب أو بعد ، وهي مؤنثة لاغير .

وتأتى بمعنى العزم أيضا ، وهي عمل القلب ، وهي تنفع التناوى وإن لم يعمل الأعمال ، وفي الحديث (نية المؤمن خير من عمله) (٢) وهذا وأدوا الأعمال لاينفع بدون النية (٣)

ويقول الشيخ محمد الأمير (١١٥٤ - ١٢٣٢) هـ (٤) والنية واوية العين من نوى ينوى ، أصلها نوية ، اجتمعت او او والياء الخ ، والقياس يقبل فتح فائها مثل لوى لية ، لكنهم قصدوا بالسكسر الدلالة على الهيئة والكيفية التي قصر عليها الفعل من إخلاص وغيره ، ولا تحتاج النية لنية لأنها تتميز صور العبادات المشتركة عن عبادة أخرى ، أو عادة كغسل الجنابة عن غسل الجمعة ... فهي متميزة بنفسها مميزة لغيرها كالشاة من أربعين تركي نفسها وغيرها ولأنها لو احتاجت لنية للزم

(١) بدأت بها تبركاً وتيمناً بحديث (إنما الأعمال بالنيات) وأسأله تعالى أن يجعل نيائنا خالصة لوجهه الكريم .

(٢) أخرجه السيوطي في (الجامع الصغير) وقال المناوي في (فيض القدير) تعليقا على تضعيف السيوطي له (والحاصل أن له عدة طرق تجبر ضعفه) وأن من حكم بحسنه ففسد فرط .
 (انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير ٦٥ ص ٢٩١ و ٢٩٢)

(٣) لسات العرب لابن منظور ٦٥ ص ٤٥٨٨ و ٨٩ .

(٤) ضوء الشموع على شرح المجموع للأمير ، مطبوع مع حاشية عليش ١٠١ و ١٠٢ ص ١٠٢ .

التسلسل... وليست النية من كسب المكلف ، فإن الكسب بالمعنى الحاصل بالمصدر الحركات والسكنات المكلف بها في المشهور لأنها الوجودية ، وبالمعنى المصدري تعلق القدرة الحادثة ، والنية ليست واحدة منها لأنها القصد وهو تعلق الإرادة فهي الاختيار ... وصح التكليف بها وإن لم تكن مكتسبة لأنها من مقدمات المكتسب ، ولذا بحث بعضهم في عدوها ركناً بأن الركن داخل الماهية والقصد إلى الشيء خارج عن الشيء لكن لامشاحة في الاصطلاح (١)

وفي (تهذيب الفروق) : النية في اصطلاح أرباب المذهب تطلق بالاشتراك اللفظي على القصد وعلى الكلام التمساني (٢)

٢-٣- الفرض والواجب :

الفرض لغة : الوجوب والتوقيت والعلامة ، وهو ما أوجبه الله عز وجل ، سمي بذلك لأن له معالم وحدوداً ، وكل واجب مؤقت فهو مفروض (٣) وإصطلاحاً : الواجب والفرض عند المالكية سواء (٤) ، وحد الواجب ما حرم تركه ، وقيل : ما توعد الله على تركه وترك بدله إن كان له بدل بالعقاب ، والأول أخصر والثاني أبين ، وفائدة التقييد في الثاني : أن من العبادات ما لا بدل له كغسل الوجه فيستحق العقاب بتركه ، ومنها ما له بدل كغسل الرجلين فلا يستحق العقاب إلا بترك الغسل والمسح على الخفين الذي هو بدل الغسل .

كما يطلق على ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ، وكذلك ما تتوقف صحة العبادة عليه . ويستثنى (باب الحج) فالفرض فيه هو الركن وهو ما لا ينجبر بدم ،

(١) تهذيب الفروق لابن حسين المكي بهامش الفروق للقرافي ج ١ ص ٥٠

(٢) لسان العرب ج ٥ ص ٣٣٨٧ إلى ٨٩

(٣) كذلك عند الشافعية والحنابلة ، خلافاً للحنفية فالفرض عندهم ماوجب بالقرآن أى بدليل قطعي والواجب ماوجب بالسنة والإجماع أى بدليل ظني .

أما الواجب فينجبر تركه بدم ، وقد يسمى الأخير في باب الحج (السنن الواجبة)
أو (السنن المؤكدة)

وللفرض والواجب أسماء أخرى هي : الحتم واللازم والمسكتوب ، وكلها قائمة من
القرآن العظيم (١)

٤-٨ السنة ، الندب ، الفضيلة ، الرغبة ، للنافلة : (٢)

السنة لغة : الطريقة المحمودة المستقيمة ، وهي في الأصل سنة الطريق ، وهو
طريق سنه أوائل الناس فصار مسلكاً لمن بعدهم .

والندب لغة : أن يندب إنسان قوماً إلى أمر ، أو حرب ، أو معونة ، أي
يدعوهم إليه ، فينتدون له ، أي يجيبون ويسارعون ، وندب القوم إلى الأمر
يندبهم ندباً دعاهم وحشهم .

أما الفضيلة : فهي الدرجة الرفيعة من الفضل ، وهي ضد النقيضة .

والرغبة : ما يرغب فيه من الثواب العظيم ، وجمعها رغائب ، أي الأمر المرغوب فيه
أما النافلة : لغة فهي كأنفعل : وهو ما يفعله الإنسان مما لا يجب عليه ، أي
تطوعاً (٣)

أما السنة في الإصطلاح فهي :

ما فعله النبي ﷺ وأظهره في جماعة وواظب عليه ، وقيل هي ما فعله ﷺ وداوم
عليه سواء أظهره في جماعة أم لا .

(١) انظر : المقدمات الممهدة لابن رشد ، مطبوع مع المدونة - ص ٣٢ و ٣ ، مواهب الجليل
للخطاب - ٣٩ / ١ والقوانين القهوية لابن جزى ص ١١٣ ، وبلغت السالك للصاوي
- ٨٤ / ١ ، وحاشية الصفي ص ٨٥ ، وضوء الشموع مع حاشية حجازي على مجموع
الأمير - ٣٢٧ / ١

(٢) جمعها معاً لما بينهما من عموم وخصوص ، ولإطلاق بعضها على الآخر ،

(٣) انظر لسان العرب - على الترتيب - ٢١٢٤ / ٣ و ٢٥ ، ٤٣٨٠ / ٦ ، ٣٤٢٨ / ٥
و ٩ و ٣ / ١٦٧٩ و ٦ ص ٤٥١٠ .

أما النذب فيستعمل بمعنى الاستحباب عند الفقهاء ، ويشمل عند الأصوليين السنة والمستحب والنافلة ، وأعلها السنة .

وقد يسمى المستحب فضائل أو رغائب . والمندوب هو ما يحمده فاعله ولا يذم تاركه . وقال (ابن رشد في المقدمات) : السنن ما أمر النبي ﷺ بفعله واقترن بأمره ما يدل على أن مراده به النذب ، ولم يقترن به قرينة على مذهب من يحمل الأوامر على النذب ما لم يقترن بها ما يدل على أن المراد بها الوجوب ، أو ما دام النبي ﷺ على فعله بخلاف صفة النوافل .

وعلى ذلك يمكن وضع التعريفات الآتية : (١)

٤- السنة :

هي ما طلبه الشارع وأكد أمره وعظم قدره ، وكثر أجره ، ولم يدل دليل على وجوبه .

٥- النذب :

هو ما ندب إليه الشارع واستحب فعله ، ولم يدل دليل على وجوبه ، وهو ما يحمده فاعله ولا يذم تاركه ، فالسنة بذلك ترادف المنسوب والمستحب .

٦- الفضيلة :

ما طلبه الشارع ، وخفف أمره ، ولم يؤكد . أو هي ما فعله النبي ﷺ في غير جماعة ولم يواظب عليه ، ولم يدل دليل على وجوبه .

٧- الرغبية :

مادام النبي ﷺ على فعله بصفة النوافل ، ورغب فيه بقوله (من فعل كذا فله كذا) .

(١) انظر المقدمات الممهدة ص ١ ص ٣ ، حاشية الصفح ص ٨٩ إلى ٩١ ، شرح الخرشي مع حاشية العدوي على مختصر خليل ص ٣٥٠/١ ، مواهب الجليل للخطاب ص ٣٩/١ .

٨- النافلة :

ماقرر الشارع أن في فعله ثوابا من غير أن يأمر النبي ﷺ به ، أو يرغب فيه ، أو يداوم على فعله .

والتحقيق أن السنة ترادف المندوب أى المستحب ، وقد يطلق الأخير على الرغبة والفضيلة ، لكن السنة أعلى من الفضيلة قطعاً ، وأدنى الجميع النافلة .
وفي (ركعتي الفجر) عند علماء المذهب أقوال ثلاثة : أحدها سنة ، والثاني فضيلة والثالث : رغبة وهو المشهور .

٩-١٠ الجواز أو المباح :

في اللغة جوز له ما صنعه وأجاز له : أى سوغ له ذلك ، ويأتى الجواز بمعنى التساهل والتسامح وعدم المؤاخذه .

أما المباح فهو خلاف المحذور ، ويأتى بمعنى الحلال ، يقال : أباحتك الشيء أحللته لك ، وأباح الشيء أطلقته ، وكل شيء أباحه الله فهو حلال ، وهو ضد الحرام (١).
والمباح في الاصطلاح : ما لم يكن في فعله ثواب ولا في تركه عقاب . نحو (القيام والجلوس ، والحركة والسكون ، والاستمتاع بالمباحات من الطعام والملبس والمركب وما أشبه ذلك) (٢)

أما الجواز فقد إستخدمه فقهاء المالكية في معان - منها (٣)

- أ - المستوى الطرفين - كقولهم في باب الصيام (ويجوز المضمضة للعطش)
 - ب - خلاف الأولى - كقولهم في ذات الباب (ويجوز له الإصباح بالجنابة)
 - ج - ما قابل المحرم - كقولهم كذلك (ويجز للصائم السواك في جميع نهاره)
- يقول الشيخ الصفتى في حاشيته في التدليل على ذلك : لأن السواك يتأكد

(١) انظر : لسان العرب > ٧٢٤/١ : ٧٢٦ (جوز) و ٣٨٤ (بوح) و ج ٢/٩٧٥ (حلل) .
(٢) المقدمات المهديات > ١ ص ٣ (٣) انظر : حاشية الصفتى ص ٣٤٣ و ٣٤٤

تدبه بوقت صلاة ووضوء .

د - المأذون فيه .

هـ - هذا وقد يعبر عن الجواز بقولهم (لا بأس) كقول الإمام مالك في (باب الخلع) : (لا بأس بأن تفتدى المرأة من زوجها بأكثر مما أعطاهما) (١) ، فلا بأس تعنى الإباحة أيضاً .

وعلى ذلك إذا أطلق المباح انصرف إلى الجواز الذي هو مستوى الطرفين ، أو المأذون فيه حيث لا يتعلق بفعله مدح ولا بستره ذم ، وهو معنى (لا بأس) أيضاً . أما استخدام الجواز في المعنيين الثاني والثالث فيفهم من سياق الكلام ومقتضى الأحكام .

١١-١٢ الحرام والمكروه :

الحرام : ضد الواجب ، وهو ما توعد الله فاعله بالعقاب . أو هو : ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله .

والمكروه : ضد المستحب ، وهو ما كان في تركه ثواب ولم يكن في فعله عقاب وسماه ابن رشد في (المقدمات) : المشابه (٢) أى المرتبة بين الحلال وبين الحرام أو : هو ما طلب الشارع تركه طلباً غير جازم ، بحيث يثاب على تركه امتثالاً ، ولا يعاقب على فعله .

١٣-١٤ الباطل والفساد :

في اللغة : الباطل نقيض الحق ، والجمع أباطيل (على غير قياس) أما الفساد فهو نقيض الصالح ، وفيه : التفسدة خلاف المصلحة (٣) والباطل والفساد في الاصطلاح اسمان لمسمى واحد ، فهما مترادفان . وكلاهما يقابل معنى الصحة .

(١) تنوير الخواص على موطأ الإمام مالك > ٨٨/٢ وانظر : مواهب الجليل للعطاب ج ١ ص ٤١

(٢) المقدمات الممهدة > ٣/١ .

(٣) لسان العرب > ٣٠٢/١ و > ٣٤١٢/٥ .

وللبطلان - أو الفساد - معنيان :

أحدهما : عدم ترتيب آثار العمل عليه في الدنيا ، كما نقول في :

العبادات :

إنها غير مجزئة ، ولا مبرئة للذمة ، ولا مستترة للقضاء ، أي باطلة ، حيث وقعت مخالفة لما قصده الشارع ، سواء رجعت المخالفة إلى نفس العبادة (كالصلاة من غير نية) أو رجعت إلى وصف خارجي عنها (كالصلاة في الدار المنصوبة)

وفي العبادات :

نقول إنها باطلة ، بمعنى عدم حصول فوائدها الشرعية كحصول الأملak ، واستباحة الفروج .

والآخر :

عدم ترتيب آثار العمل عليه في الآخرة ، وهو الثواب ، ويتصور ذلك في العبادات والعمادات . فقد تكون العبادة كالصلاة صحيحة على المعنى الأول لكن لا يترتب عليها ثواب كالمعتاد وثاء الناس ، والمتصدق بالصدقة يتبعها بالمن والأذى . كما تكون العادة بلا ثواب إذا كان الحامل عليها مجرد الهوى والشهوة من غير التفات إلى خطاب الشارع فيها ، كالعقود المنعقدة بالهوى . فهي وإن وافقت الأمر أو الإذن الشرعي ، فقد فقدت قصد الامتثال ، فيكون ما ترتب عليها في الآخرة مفقوداً ، لأن الأعمال بالنيات (١)

١٥ - الصحة :

في اللغة : الصحة والصح والصحاح : خلاف السقيم ، وصح الشيء : جعله صحيحاً ، والصحيح ما سلم من النقص (٢)

(١) انظر : الموافقات في أصول الشريعة - للشاطبي - ٢٩٣/١ الى ٢٩٧ .

(٢) لسان العرب - ٣٤٠١/٤ و ٢ .

ويطلق لفظ الصحة اصطلاحاً باعتبارين :

أحدهما : ترتب آثار العمل عليه في الدنيا ، كما نقول في العبادات : إنها صحيحة بمعنى أنها مجزية ، ومبرئة للذمة ، ومسقطلة للقضاء فيما فيه قضاء وكما نقول في العادات : إنها صحيحة بمعنى أنها محصلة شرعاً للأحكام ، واستباحة الأبضاع ، وجواز الانتفاع

والآخر : أن يراد به ترتب آثار العمل عليه في الآخرة كترتب الثواب ، فيقال هذا عمل صحيح ، بمعنى أنه يرجى به الثواب في الآخرة ، ويكون فيما نوى به امتثال أمر الشارع ، وقصد به مقتضى الأمر والنهي (١)

١٦ : ٢٠ : الراجح ، المرجوح ، المشهور ، المعتمد ، المذهب

١٦ — الراجح لغة : الميل ، مأخوذ من رجح الميزان يرجح رجوحاً ورجحاناً

أى مال . والأصل فى رأى الراجح هو ما قوى دليله .

ويطلق الراجح عندما يقابل بواحد من أهل المذهب .

١٧ — أما المرجوح (فهو عكس الراجح) أى ما ضعف دليله .

١٨ — والمشهور ، فيه أفعال ، منها —

أ — إنه ما قوى دليله ، فيكون بمعنى الراجح .

ب — إنه ما كثر قائلوه ، وهو المعتمد (ويقابله الشاذ) .

ج — وقيل : رواية ابن القاسم عن الإمام مالك فى المدونة .

هذا والافتاء بالراجح هو الذى عضدته القواعد الاصولية ، وعليه بنى حجة الإسلام الغزالي الشافعى ، والإمام المازرى المالكي ، ونص الأخير على أن المدول عن المشهور أو ما رجحه شيوخ المذهب من ضعف العلم وقلة الدين . وأضاف الشيخ محمد عليش : أن من سلك سبيلاً غير ذلك فى القضاء والفتيا

فقد اتبع وهلك في بينات الطريق ، فالعمل بالراجح متعين عند كل عالم متمكن .

وقال الشيخ حجازى العدوى : فى الإفتاء بغير الراجح اضطراب وفساد فى الدين لاسيما فى حق الحاكم لتطرق التهمة .

ويقول الشيخ الدسوقى فى حاشيته :

والفتوى إنما تكون بالقول المشهور أو الراجح من المذهب ، وأما القول الشاذ والمرجوح أى الضعيف فلا يفتى بهما ، ولا يحكم بأى منهما ، ولا يجوز العمل به فى خاصة النفس ، بل يقدم العمل بقول الغير عليه لأن قول الغير قوى فى مذهبه كذا قال الأشياخ (١)

١٩ والمعتمد : هو القوى سواء كانت قوته لرجحانه أو لشهرته (٢)

٢٠ — أما المذهب فى الأصل فهو مكان الذهاب ثم صار حقيقة عرفية فيما ذهب إليه إمام من الأئمة .

وبطلق المذهب عند المتأخرين من أئمة المذهب على ما به الفتوى ، من باب إطلاق الشئ على جزئة الأهم ، كما يطلق عندما يقابل بالمخالف من المذاهب الأخرى (٣)

٢١ : ٢٢ — مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة :

المفهوم هو دلالة اللفظ على شئ مسكوت عنه ، أو هو : عبارة عن المعنى الذى دل عليه اللفظ المسكوت عنه ، وهو قسمان :

٢١ — مفهوم الموافقة : وهو ما وافق المنطوق فى حكمه .

(١) انظر : القاموس المحيط ، ٢٢١/١ ، وحاشية الدسوقى ، ٢٠/١ ، وحاشية حجازى على مجموع الأمير ، ١٦/١ و ١٧ ، وفتح العلى المالك فى الفتوى على مذهب الإمام مالك للشيخ عليش ، ٦٢/١ و ٦٣ ، وحاشية العدوى على الرسالة ، ٤٣٨/١ .

(٢) بلغة السالك للصاوى ، ١٢/١ .

ومثاله : تحريم ضرب الوالدين - المفهوم من قوله تعالى : (فلا تقل لهما أف
(٢٣ الإسراء) ويسمى (مفهوماً بالأولى)
أى مفهوم حكمه بالمساراة للمنطوق ، كما يسمى (لحن الخطاب) فإن
الإحراق مساو للأكل فى الحرمة نظراً للمعنى وهو الإتلاف ، لتساوى
الحرق والأكل فى إتلافه على اليتيم .

٢٢ - مفهوم مخالفة : وهو ماخالف المنطوق فى حكمه ، وهو أن يفهم من
إيجاب الحكم لشيء ما نفي ذلك الحكم عما عدا ذلك الشيء ، أو من نفي
الحكم عن شيء ما إيجابه لما عدا ذلك الشيء .
يسمى عند المالكية (دليل الخطاب) ، وهو عشرة أنواع :

١ - مفهوم الحصر بالنفي والإثبات : نحو ما قام إلا زيد ، فنطوقه : نفي القيام
عن غير زيد ، ومفهومه : ثبوت القيام لزيد .
أو الحصر بـ (إنما) : نحو (إنما إلهكم إله واحد) فنطوقه قصر الإله على
الوحدانية ، ومفهومه نفي تعدد الإله .
وقيل : إن مفهوم الحصر من جملة المنطوق ، فيكون منطوق الحصر على هذا
القول كلا من الثبوت والنفي لا أحدهما فقط كما هو القول الأول .

٢ - مفهوم الغاية : نحو « وأتموا الصيام إلى الليل » أى أن غاية الإتمام دخول
الليل فمفهومه أنه لا إتمام بعد دخوله ، (وقيل : إن هذا من جملة المنطوق) .

٣ - مفهوم الإستثناء : نحو : قام القوم إلا زيداً ، فنطوقه ثبوت القيام للقوم
غير زيد ، ومفهومه نفي القيام عن زيد .

٤ - مفهوم الشرط : نحو : من قام فأكرمه . مفهومه أن من لم يقم لم يكرم .

- ٥ - مفهوم الصفة : نحو : أكرم العالم ، ففهومه أن غير العالم لا يكرم .
 ٦ - مفهوم العلة : نحو : أكرم زيدا لعلمه ، ففهومه أنه لا يكرم لغير العلم .
 ٧ - مفهوم الزمان : نحو : سافر يوم الخميس ، ففهومه أن غير الخميس لا يسافر فيه .
 ٨ - مفهوم المكان : نحو : جلست أمامه ، ففهومه أنه لم يجلس في غير أمامه .
 ٩ - مفهوم العدد . نحو : « فاجلدوهم ثمانين جلدة » ففهومه أنهم لا يجلدون أقل من ذلك ولا أكثر منه .
 ١٠ - مفهوم اللقب : أي الإسم الجامد نحو (في الغنم زكاة) ففهومه أن غير الغنم من الحيوانات لا زكاة فيه .

وكل المفاهيم السابقة حجة عند المالكية إلا ابن خويز منداد المالكي (١) هذا وقد جمع ابن غازي المالكي أنواع مفهوم المخالفة العشرة في بيت فقال :
 صف واشترط علل ولتنب ثنيا وعد ظرفين وحصر اغيا
 وقوله : (ثنيا) بمعنى استثناء ، و (غيا) أي غاية ، أفاده الخطاب (٢)
 ومفهوم أن قوله (عد ظرفين) أي ظرفا الزمان والمكان .
 (تنمة) اشترط المالكية في العمل بمفهوم المخالفة ألا يخرج مخرج الغالب ، وذلك كقوله تعالى في المحرمات من النساء : « وربائبكم اللاتي في حجوركم » ففهومه أن الربية التي ليست في الحجر لا تحرم ، وليس كذلك إذ الاتفاق قائم على أن الربية (أي بنت الزوجة عن غير الزوج) تحرم ولو لم تكن في الحجر ، فالقييد في الآية خرج مخرج الغالب ، فلا يكون العمل بالمفهوم حينئذ حجة لانتفاء الشرط .

ومثل ذلك القيسد في حديث (في سائمة الغنم الزكاة) - فإنه خرج مخرج الغالب ، فلا مفهوم له ، لأنه لبياض الواقع باعتبار الغالب (٣)

٢٢ - ٢٤ : شرط الوجوب ، وشرط الصحة :

الشرط (بسكون الراء) لغة . الزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه ،

(١) انظر المفاهيم والدلالات : حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير - ١ ص ٢٤ و ٢٥ ، وبداية المجتهد لابن رشد - ١/٣١٠ .

(٢) نقله الشيخ عليش في تقديراته على حاشية الدسوقي - ١ ص ٢٤ و ٢٥ .

(٣) انظر : ضوء الشموع حاشية الأمير على مجموعته مع حاشية حجازي - ١ ص ٢٥٨ .

كالشريطة ، والجمع شروط وشرائط . أما الشرط بالتحريك فهو العلامة والجمع أشراط ، وأشراط الساعة . أعلامها (١) وفي الاصطلاح . الشرط (بالسكون) ما يكون خارج الماهية ، وهو الذي يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولاعدم . (٢) وقولهم (ما يكون خارج الماهية) يخرج الركن ، إذ هو داخل الماهية . وقولهم (الذي يلزم من عدمه العدم) يخرج المسامع ، الذي يؤثر بطرف الوجود في العدم ، ولا يؤثر بعطف العدم لافي الوجود ولا في العدم . وقولهم (ولا يلزم من وجوده وجود ولاعدم) يخرج به السبب ، الذي يؤثر بطرفيه وهما الوجود في الوجود ، والعدم في العدم . وعلى ذلك فالشرط يؤثر بطرف العدم في العدم ، ولا يؤثر بطرف الوجود لافي العدم ولا في الوجود ، وبناء على ما سبق لاحاجة لزيادة قول بعضهم (لذاته) في تعاريف : الشرط والسبب والمانع . ويتقسم الشرط قسمين : شرط وجوب ، وشرط صحة وقد يجتمعان فيقال شروط : وجوب صحة معا .

من ذلك في باب الحج :

شرط صحة : الإسلام (بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة)
 شرط وجوب : الاستئانة .

ط صحة ووجوب الحرية والتكليف . (٣)

أن .

الشرط بان لانه أخوذ من الحسن . هو الجمار ، واستحسنه عدة سننا . (٤)

١- ابن عمر : ٥/٢٠٢ ، والعاموس المحيط : ٣٦٨/٢ .

٢- انتهى س : ١٠٠ ، وغروق للقرافي : ٢٠٢ ص ٦٢ .

٣- صفي بر : ١٨٦ .

٤- سنن ابن ماجه (نسل الخلاء باب الجوارح) : ٢١٢/١ و ٢١٤ .

وهو في الاصطلاح : العمدول في مسألة عن مثل ما حكم به في نظائرها إلى

خلافه لوجه هو أقوى ، وقيل غير ذلك :

والاستحسان من الأمور التي أخذ بها المالكية استحساناً ، كتضمنين

الضناعم ، واشتهرت في الفقه المالكي بعض المسائل ولقبت بمسائل

الاستحسان لأربع ، وقال الإمام مالك في كل واحدة منها : (إنه لشيء

استحسنه وما علمت أحداً قاله قبلي) ، وهي :

١ - الشفعة في البناء أو الشجر بأرض محبسة أو معارة .

٢ - الشفعة في الثمار على الشجر لأحد الشريكين .

٣ - القصاص بشاهد وعين في جراح العمد .

٤ - في أنملة الإبهام عند الجنابة عليها خطأ خمس من الإبل .

وقد زاد بعضهم خامسة وهي : وصاية الأم على ولدها إذا تركت له مالا

يسيرا كاستين ديناراً .

وقد جمع الأمور الخمسة بعضهم بقوله :

وقال مالك بالاختيار • في شفعة الانقراض والثمار

والجرح مثل المال في الأحكام • والخمس في أنملة الإبهام

وفي وصي الأم باليسير • منها ولا ولي للصغير

فإن قيل : كيف تكون مستحسناً الإمام مالك قاصرة على هذه الأربع

مع أن الاستحسان في مسائل الفقه أغلب من القياس ؟ أجاب الشيخ

الدسوقي بقوله . إن الإستحسان الواقع من الإمام ليس قاصراً على هذه

الأربع ، بل وقع منه في غيرها أيضاً سكن وافقه فيه غيره ، أو كان له

سلف فيه ، بخلاف هذه الأربعة فإنه استحسناها من عند نفسه ولم يسبقه

غيره بذلك لقوله - رضي الله تعالى عنه - وما علمت أحداً قاله قبلي أه (١)

(١) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير - ٣ ص ٤٧٩ و ٤٨٠ ، وبلغت السالك للصاوي

٢٦ : ٢٧ - التعريف بالمعنى الاسمي ، وبالمعنى المصدرى :

ويقصد بالاول : تعريف الشيء من حيث اسمه الذى وضع دليلا عليه .
ويقصد بالثانى : تعريف الشيء من حيث الفعل الناتج عنه ، أى تعريف
الفعل نفسه .

ومثال ذلك مايلي .

١ - فى باب الرهن : هو (ما قبض توثقا به فى دين) تعريف بالمعنى الاسمي
بناء على الاستعمال الكثير .

أو هو (بذل من له البيع يباع) تعريف بالمعنى المصدرى - بناء على
الاستعمال القليل (١) .

٢ - فى باب الإيداع هو (توكيل بحفظ مال) أى على حفظ مال ، فالبناء
بمعنى على . وهو تعريف بالمعنى المصدرى .

ويقال : مال موكل على حفظه ، أو ما يترك عند أمين من مال أو غيره
للحفظ فقط . وهو تعريف بالمعنى الاسمي . (٢)

٢٨ - مشهور مبنى على ضعيف :

سبق أن المشهور فيه أحوال منها : ما قوى دليله ، أو ما كثر قائلوه ، أو هو
رواية ابن القاسم عن الإمام مالك فى المدونه . (٣)

وهذا هو الأصل فى المشهور فى المذهب ، إذ يأتى بمعنى الراجح غالباً لكن

قد ترد العبارة السابقة لتنفيذ أن هذا المشهور فى تلك المسألة مبنى على رأى

أو قول ضعيف ، فكأنه رأى مرجوح لكن لما كثر قائلوه قيل عنه

مشهور مبنى على ضعيف :

(١) انظر . حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير > ٢٣١/٣ .

(٢) المرجع السابق > ٤١٩/٣ ، وبلغت السالك > ٧٠٢/٢ .

(٣) راجع مسلسل رقم (١٧) فيما سبق .

ومن ذلك على سنبل المثال :

(في فصل إزالة النجاسة) قال الشيخ خليل صاحب المختصر : ولو زال عين النجاسة بغير المطلق لم يقتبس ملاقى محلها) : فقال الشارح الشيخ الدردير : أى على المذهب إذ لم يبق إلا الحكم وهو لا ينتقل وفيه أن المضاف قد يقتبس بمجرد المساقاة فالباقي نجس ، فالأولى التعليل بالبناء على أن المضاف كالمطلق لا يقتبس إلا بالتغير فهو مشهور مبنى على ضعيف ، فلو استنجى بمضاف أعاد الاستنجاء دون غسل ثوبه على الراجح . أه (١)

٢٩ - الأقوال : أى أقوال أصحاب الإمام مالك ، ومن بعدهم من المتأخرين .
كان رشد .

٣٠ - الاتفاق . أى اتفاق أهل للذهب .

٢١ - الروايات : أى أقوال الإمام مالك - رضى الله عنه ، والتي رويت عنه (٢)

- مصطلحات بالنسبة للمؤلفات :

٣٢ - الدواوين أو الأمهات : تطلق على ما يأتي : (٣)

١ - المدونة : وهى رواية سخنون عن الامام ابن القاسم عن الإمام مالك

٢ - الموازيه : لمحمد بن اناز .

٣ - العتبية : للعتبي .

٤ - الواضحة : لابن حبيب .

وتسمى الأربعة السابقة (الأمهات الأربع) .

٥ - المختلطة : لابن القاسم .

(١) انظر : الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٨١/١ .
(٢) انظر : فى مسلسل ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ : مواهب الجليل للخطاب ٤٠/١ .
(٣) و (٤) حاشية السدوى على شرح الحرثى ٣٨/١ والمدونة ٦٦ و ٦٥/١ وانظر :
ترجمة الأعلام المؤلفين من خلال فهرس الأعلام وبيان ترجمة كل منهم فى البحث الثالث .

- ٦ - المدبسة : للقاضي إسماعيل :
- ٧ - المجموعة : لابن عبدوس :
- ٣٣ - الكتاب : يريدون به (المدونة) لصيرورته عندهم علما بالغلبة عليها ،
 ككتاب (سيبويه) عند النحويين . (٤)
- مصطلحات بالنسبة للأعلام : (١)
- ٣٤ - المدنيون : كابن كنانة ، وابن الماجشون ، ومطرف ، وابن نافع ، وابن
 مسلمة ، ونظرائهم .
- ٣٥ - المصريون : ابن القاسم ، أشهب ، أصبغ ، ابن وهب ، وابن عبيد الحكم
- ٣٦ - العراقيون : القاضيان : إسماعيل وعبد الوهاب ، وابن القصار ، وأبو بكر
 الأبهري ، وابن الجلاب ، ونظرائهم .
- ٣٧ - المغاربة : الشيوخ : ابن أبي زيد القيرواني ، واللخمي ، ابن رشد ، وابن
 شعبان ، والباجي ، وابن القابسي ، وابن عبد البر ، وابن العربي ، وغيرهم .
 واستخدم الشيخ محمد الأمير مصطلحات أخرى ، فسرهما الشيخ حجازي
 العدوي في حاشيته على مجموع الأمير ، وكذلك فسرهما الأمير في حاشيته
 (ضوء الشموع شرح المجموع) مع حاشية عايش عليه - بما يلي : (٢)
- ٣٨ - الأخوان : ابن الماجشون ، ومطرف .
- ٣٩ - الشبخان : ابن أبي زيد ، والقابسي .
- ٤٠ - القرينان : أشهب ، وابن نافع .
- ٤١ - الحمدان : محمد بن سحنون ، ومحمد بن المواز .
- ٤٢ - القاضيان : إسماعيل ، وعبد الوهاب .

(١) انظر : مواهب الجليل للحطاب - ٤٠/١ ، وترجمة الاعلام في المبحث الثالث .
 (٢) انظر : حاشية حجازي على المجموع وشرحه - ٦٨ و٦٦/١ ، وحاشية ضوء الشموع
 وحاشية عايش - ٩٢/١ والمدونة - ٤/١ - (وانظر ترجمة الاعلام في المبحث الثالث
 بالرجوع إلى فهرس الأعلام) .

٤٣ — الفقهاء السبعة (١) : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، خارجة بن زيد بن ثابت ، وعبد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود ، وسليمان بن يسار . واختلف في السابع فقيل : أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وقيل : سالم بن عبد الله ، وقيل : أبو بكر بن عبد الرحمن . ونظمهم بعضهم فقال

الأكل من لا يقتدى بأئمة * فقسّمته ضيزى عن الحق خارجة
نخّذهم عبيد الله عروة قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجه
فشى على القول الثالث .

المطلب الثاني : في مصطلحات الأبواب الفقهية .

(باب الطهارة)

٤٤ — الدرهم البغلي : (٢) هي الدائرة السوداء التي تكون في باطن خراع البغل ويقصد بها المساحة دون الوزن أو السكينة .

(فائدة) وأصل العفو عن الدرهم مأخوذ من العفو عن حلقة الدر ، وإنما عدلوا عن التعبير بها لقبح اللفظ (٣)

٤٥ — ٤٦ الذنوب والسجل : (٤) الذنوب : الحظ والنصيب ، وهو أيضا الدلو الملقى ماء أو التي فيها ماء قريب من الملء تؤنث وتذكر ، ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب ، والجمع في أذن العدد أذنيه والكثير ذنائب .

(١) انظر : مواهب الجليل للعطاب > ١ ص ٣٤ وما بعدها .

(٢) حاشية الدسوقي مع تقديرات عليش > ٧٢/١ وحاشية عليش على شرح المجموع > ٨٦/١

(٣) حاشية حجازي على مجموع الأمير وشرحه > ١ ص ٦٢ .

(٤) انظر : لسان العرب > ٣/١٥٢٠ و٢١، و ص ١٩٤٥ .

أما السجل (مدكر) فهو الدلو الضخم إذا كان فيه ماء قل أو كثير ، ولا يقال لها وهي فارغة سجل ولسكن (دلو) وجمع السجل سجل وسجول
 ٤٧ — الطهوران : (١) هما الماء والستراب : سمي الأول طهوراً لقوله تعالى :
 « وأنزلنا من السماء ماء طهوراً » الفرقان آية ٤٨ . واقول رسول الله
 ﷺ « الماء طهور » سنن أبي داود ج ١ ص ١٧ و ١٨ .

أما التراب فهو طيب طهور لقوله سبحانه « فتيمموا صعيدا طيبا » النساء
 ٤٣ والمائدة ٦ . ولقول النبي ﷺ : « وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا »
 البخارى ج ١ ص ١١٩ .

٤٨ — القلس في اللغة : أن يبلغ الطعام إلى الحلق ، ملء الحلق أو دونه ، ثم يرجع
 إلى الجوف ، وقيل : هو القيء ، وقيل : هو القذف بالطعام وغيره ، وقيل : هو
 ما يخرج إلى الفم من الطعام والشراب والجمع أفلاس . وقال الليث القلس
 ماخرج من الحلق ملء الفم أو دونه ، وليس بقيء ، فإذا غلب فهو القيء . (٢)
 واصطلاحا هو : ماء تقذفه المعدة . أو يقذفه ریح من فيها ، وقد يكون معه
 طعام . وهو كالقيء في التفصيل — أى من حيث الطهارة — فإن تغير
 ولو بمحوضة فنجس ، وقيل بطهارته ولو تغير بها (٢) .

٤٩ — الكيممخت : يفتح الكاف وهو جلد الحمار أو الفرس أو البغل الميت -
 أى المدبوغ .

وقد حكى المدونة توقف الإمام مالك عن حكمه من حيث الطهارة
 والنجاسة ، ووجه التوقف أن القياس يقتضى نجاسته لاسيما من جلد حمار
 ميت ، لسكن عمل السلف من صلاتهم بسبب وفهم وجفيريها من الكيممخت

(١) انظر : شرح الخرشى على خليل ج ١ / ٢٠٠ ، حاشية الدموقى ج ١ / ١٦٢ ، وشرح
 والزرقانى ج ١ / ١٢٩ .

(٢) لسان العرب ج ٥ ص ٣٧١٩ و ٢ .

يقترض طهارته - والمعتمد طهارته للعمل (١)

(باب الوضوء) :

٥٠-٥٢ نواقض الوضوء ، موجباته ، مبطلاته :

النواقض جمع ناقض ، وناقض الشيء ونقيضه مالا يمكن إجتماعه معه ،
ونواقض الوضوء هي موجباته أو مبطلاته ، فكلها بمعنى واحد ، إلا أن
التعبير بالناقض أولى لأنه لا يكون إلا متأخرا عن الوضوء وكذلك
مبطلاته ، بخلاف موجباته ، فإن الموجب قد يسبق الحدث كالبلوغ
مثلا . (٢)

فإذا كان الكلام عما يوجب الوضوء مطلقا كان التعبير بالموجب أولى ، أما
إذا كان المحال الحديث عما ينقض أو يبطل الوضوء فالتعبير شافي منها
أولى ، إلا أن معنى ينقض أى يقضى حكمه لا أنه بطل من أصله وإلا لوجب
قضاء العبارة التي أدت به ، وهي موجبات الوضوء اللاحق ، ولا يكادون
يعبرون في الغسل إلا بالموجبات .

٥٦:٥٣ - استبراء ، استنثار ، استنجا ، استنحاء (٣)

٥٣ - الاستبراء : هو استفراغ مافي الأخصين (أى الخرجين) من الأذى ،
وهو واجب إتفاقاً . وهو من وظائف الباطن وليس له حد بل يرجع الى
عوائد الناس .

(١) المرجع السابق > ٥٦/١ ، وانظر : حاشية ضوء الشموع ، وعليش > ٧٤/١ ، وأسهل
المدارك > ٥٥/١ .
(٢) انظر : حاشية الدسوقي > ١١٨/١ ، ومواهب الجليل > ٢٩٠/١ ، والعدوى على
الرسالة ١١٩/١ .
(٣) انظر في ذلك : ضوء الشموع على المجموع مع عايش > ١١٤/١ و ١١٦ ، والقوانين الفقهية
لابن جزى ص ٣٦ ، وحاشية الدسوقي > ١١٣/١ ، وحاشية حجازي على المجموع
وشرحه > ٩٥ و ٩٤/١ .

٥٤ - والاستشفار (بالمشقة) وضع الثوب بين الإليتين .
قال الشيخ محمد الأمير (ولا ينقض نوم مسدود المخرجين كأن استشفر
بشيء تحت مخرجه .) .

٥٥ - والإستجمار : خاص باستعمال الجرات من الحجر ونحوه من كل جامد متق
ظاهر ليس بمطصوم ولاذى حرمة ولافيه سرف ولاحق للغير وليس
بروث ولاعظم ولا شتم للنهي عن ذلك .

٥٦ - والإستنجاء : أعم من سابقه ، فيكون بالماء وغيره ، وصفته أن يفرغ الماء
على يده اليسرى قبل أن يلاقى بها الأذى ، ثم يغسل القبل ، فإن كان من البول
أجزأه غسل المخرج خاصة ، وإن كان من المذى فيغسل الذكر كله ، وقيل
كالبول ، ثم يغسل الدبر ، ويوالى صب الماء ويدلكه باليد اليسرى ،
ويسترخى قليلا ، ويجيد العرك (أى الدلك) حتى يتقى ، ولايستنجى بالمني
ولا يمس بها ذكره . والأخيران من طهارة الظاهر ، لكن الاستجمار
خاص باستعمال الجرات من الحجر ونحوه ، والاستنجاء أعم فيكون
بالماء وغيره .

والاستنجاء مأخوذ من النجوة وهى المكان المرتفع ، كما سماوا الفضلة غائطا
باسم المكان المنخفض ، وكانوا إذا أرادوا التبرز عمدوا للمنخفض ، فإذا
قضوا حاجتهم انتقلوا للمرتفع وأزالوا فيه الأثر .

وقيل : من نجوت العود قشرته ، وقيل : كانوا يقصدون النجوة
يسترون بها ، وفي المصباح مانصه : نجى الغائط نجوا من باب قتل ...
إلى أن قال : واستنجيت غلست موضع النجوا ومسحته بحجر والأول
مأخوذ من استنجيت الشجر إذا قطعتة من أصله لأن الغسل يزيل الأثر ،
والثانى من استنجية النخلة إذا التقط رطبها لأن المسح لا يقطع

(في ستر العورة) :

٥٧ - صفيق : هو الذي لا يصف ولا يشف (٢) وقد عبر الأمير في مجموعه بهذه الكلمة ، بينما عبر الشيخ خليل في مختصره بكلمة (كشيْف) وفسرها الشيخ الدردير بقوله : المراد به ما لا يشف في بادية الرأى بأن لا يشف أصلاً أو يشف بعد إمعان النظر ، وخرج به ما يشف في بادية النظر فإن وجوده كالعدم . (٣)

(في استقبال القبلة) :

٥٨ - القبلة (بكسر القاف) سميت قبلة لأن المصلى يقابلها وتقابله . وهي سبعة أقسام : (٤)

- ١ - قبلة تَحْتِيْق : وهي قبلة الوحي ، كقبلة ﷺ فإنها بوضع جبريل عليه الصلاة والسلام .
- ٢ - قبلة إجماع : وهي قبلة جامع عمرو بن العاص بإجماع الصحابة ، وقد وقف على جامع عمرو ثمانون من الصحابة .
- ٣ - قبلة إستتار : وهي قبلة من غاب عن البيت ، من أهل مكة ، أو عن مسجده ﷺ ، والفرض أنه في مكة أو المدينة .
- ٤ - قبلة إجتهد : وهي قبلة من لم يكن في الحرمين .
- ٥ - قبلة بدل : وهي قبلة المسافر الراكب على ظهر دابة وهي جهة سفره .

(١) انظر : حاشية ضوء الشموع على المجموع الأمير مع عيش > ١ ص ١١٤ و١١٥ .
 (٢) حاشية حجازي على شرح المجموع > ١٥٣/١ .
 (٣) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي > ٢١١/١ .
 (٤) بلغة السالك للصاوي > ٢٢٢/١ إلى ٢٢٧ .

٦ - قبلة تخيير : وهى التى يتخيرها من لم يجد أو تخير فإنه يجتهد متخييراً .

٧ - قبلة عيان : وهى استقبال عين السكينة لمن بمكة المكرمة .

٥٩ - المسامحة : أى مقابلة سميت السكينة ، أى ذات بنائها ،

ففى اللغة : السميت السير على الطريق بالظن ، وهو القصد أيضاً : وكذلك تنسم التصعيد . (١)

(فى صلاة الجماعة) :

٦٠ - أغلف : هو من لم يختصن . (١) مأخوذ من الغلاف بمعنى الصوان ، يقال : اغلف القارورة أدخلها فى غلاف أو جعل لها غلافاً ، وقلب اغلف : كأنه غشى بغلاف ، والغلام الاغلف هو الذى لم تقطع غرلته (٢) والراجح فى المذهب كراهة إمامة الاغلف مطلقاً سواء أكان راتباً أم لا .

٦١ - مأبون : هو من يتكسر فى كلاءه كالنساء ، أو من يشتهى أن يفعل به الفاحشة ولم يفعل به ، أو من كان يفعل به وتاب ، وصارت الالسن تتكلم فيه ، وتكره إمامته فى المذهب . (٤)

والمأبون حقيقته هو صاحب الابنسة (أى العيب) يقال : ليس فى نسب فلان أبنة أى وصمة فى دبره ، وابن الرجل يأبنسه ويأبنسه أبناً : لإتهمه وعابه ، وأبنته بخير وبشر آبنه ، وهو مأبون بخير أو شر ، فإذا قيل : يؤبن مجرداً فهو الشر لاغير (٥) وهذا وإذا قيل لشخص تلك الكلمة فإن

(١) لسان العرب > ٢٠٨٧/٣ .

(٢) انظر : الشرح الكبير مع حاشية الدصوقى > ٣٣٠/١٥ وبلغته السالك للساوى > ٣٣١/١٥ .

(٣) لسان العرب > ٣٢٨٢/٥ و ٣٢٨٣ .

(٤) الشرح الكبير مع حاشية الدصوقى ط/ ٣٣٠ .

(٥) لسان العرب > ١٣/١٣ و ١٣ .

كان المقبول له لا يتأنت ولا يتكسر في كلامه كالنساء ، فيعتبر ذلك قذفاً

ويحسد القائل ، والذي في النقل أنه يحسد القائل مطلقاً . (١)

٦٢- متجالة : فسرها الشيخ الدردير بقوله : (لا إرب للرجال فيها) وحشى

الشيخ الصاوى في بلغة السالك قائلًا : (لم تنقطع حاجة الرجال منها بالجملة) .

وهى تخرج للمسجد للفرائض وبجائس العلم والذكر ، ويقضى على زوجها

بخروجهما لذلك إذا طلبته (٢) .

وفي اللغة : تجالت أى أسنت وكبرت ، يقال : جلت فبى جليلة . وتجالت

فبى متجالة (٣) ويقال أيضا : امرأة برزة متجالة تبرز للقوم يجلسون

إليها ويتحدثون عنها (اللسان - ١ ص ٢٥٥) .

(فى الزكاة) : (٤)

٦٣- الزيوت الأربع : هى الزيتون ، والسهم ، والقرطم ، بضم القاف والطاء

المهملة ، ويقال بكسرهما ، مع تشديد الميم وتخفيفها وهو حب العصفور ،

وحب الفجل الأحمر (والأحمر صفة للفجل لا للحب ، وهو يوجد فى بلاد

المغرب ، أما الفجل الأبيض عندنا فى مصر فلا زكاة فى حبه إذ لازيت

له) . (٤)

٦٤- ٦٥- السلت والعلس : السلت : (بضم السين المهملة وسكون اللام) ضرد من

الشعير ليس له قشر ، كأنه الحنطة ، ويكون بالحجاز ، يقال له بلغات البربر

(شنيتان) ويقال له : (شعير النبي) .

والعلس (بفتح العين المهملة واللام ، وبالسين المهملة) قال الأزهرى : هو

(١) انظر : حاشية الدسوقى مع الشرح الكبير - ٤ / ٣٣٠ (باب القذف) .

(٢) انظر : بلغة السالك مع أقرب السالك - ١ / ٣٣٦ ، وحاشية الدسوقى - ١ / ٣٣٦ .

(٣) لسان العرب - ١ / ٦٦٣ .

(٤) انظر فى المسلسل من ٥٩ : ٦٣ : حاشية الدسوقى - ١ / ٤٤٧ ، وحاشية حجازى على شرح

المجموع - ١ / ٦٤ و ٢٦٥ ، وحاشية الصفى ص ٣٦٨ ، وبلغة السالك - ١ / ٤٥٠

إلى ٤٤٣ .

صنف من الخنطة يكون منه في المكان الواحد حبتان وثلاث ، وقال
الجوهري : هو طعام أهل صنعاء .

٦٦ - القطناني السبعة : القطناني جمع قطنية (بكسر القاف وبضمها ، وبتخفيف

وتشديد الياء) ، وهي الجبوب التي تخرج من الأرض وتدخر ، وسميت
بذلك لأنها تقطن في البيوت ، يقال قطن إذا قام . وهذه القطناني هي :

١ - البسيلة : (بالموحدة فالسين المهملة فالمثناة التحتية ، أما نطق العوام
لها بدون الياء فهو لحن) .

٢ - الترمس : (بضم المثناة الفوقية والميم بوزن بندق) .

٣ - الجلبان : (بضم الجيم وسكون اللام ، ويقال بضمها وتشديد
اللام ، وهو حب أبيض مكركب شبيه الماش) .

٤ - الحمص : (بكسر الحاء والميم المشددة ، ويصح فتح الميم) .

٥ - العدس : (بفتحيتين كما في القرآن ، أما إسكان الدال فن
لحن العوام) .

٦ - الفول .

٧ - اللوبيا : (بالقصر والمد) .

وهذه الأصناف تضم إلى بعضها في الزكاة لأنها كالجنس الواحد ، بخلاف
البيع ، فهي فيه أجناس .

٦٧ : ٦٨ - المدير والمحتكر : (١)

المدير : هو الذي يبيع بالسعر الواقع (ولو كان فيه خسارة
ويختلف ما عنده بغيره ، كأرباب الحوانيت ، والظاهر أن أرباب الصنائع
كالحاكة والديباغين مديرون ، وفي المدونة : نص على أن أصحاب الأسفار
الذين يجهزون الامتعة إلى البلدان أنهم مديرون وكذلك صناعات الأحذية

(١) انظر : حاشية السوق ، ٤٧٤/١ ، وبلغت السالك مع الشرح الصغير ، ٤٧٣/١ و٤٧٤ .

الأحذية مديرون لأنهم يصنعون ويبيعون أو يعرضون ما صنعوه .
أما المحتكر : فهو الذى ينتظر ارتفاع الأثمان ، فشأنه أن يرصد الأسواق
بذنية تحقيق الربح بارتفاع السعر .

٦٩ - النض : هو ما ظهر وما حصل ، ويطلق على الدراهم والدنانير وعلى ما سأل
من مال ، يقال : نض الماء من العين إذا نبع ، فالنض اسم الدراهم
والدنانير ، كما يقال (الناض) ، ويسمونه كذلك إذا تحول عينا (أى ذهباً
أو فضة) بعد ما كان متاعاً ، لأنه يقال : ما نض بيدي منه شيء أى ما
حصل ونتاج (١) .

٧٠ - وستن : (بفتح الواو ثم سين مهملة) ، ومعناه لغة : الجمع ، وشرعاً : ستون
صاعاً ، والصاع أربعة أهداد ، والمسد رطل وثلاث رطل ، والرطل مائة
وثمانية وعشرون درهماً مكيأ ، والدرهم خمسون وخمسة حبة من متوسط
الشعير - والمد : ملء اليدين المتوسطتين لأقبوضتين ولا مبسوطتين) .
وقولهم (مكيأ) لما ورد أن وزن مكيأ والكيل كيل المدينة ،
لأن مكيأ محل التحارات الموزونة ، والمدينة محل الزروع والبساتين
فيعتنون بالكيل .

فيوزن القدر المعلوم من الشعير ويكال ثم الضابط مقدار الكيل ، فلا
يقال الوزن يختلف باختلاف الجيوب (٢) .

* (فى الذكاة) :

٧١ - التمعيش : ذكره الشيخ الصاوى فى (خاتمة) بنهاية باب الذكاة ، وقال :
لا يجوز اصطيد القرد أو الدب لاجل التفرج عليه والتمعيش به لإمكان

(١) انظر : لسان العرب - ٦/٥٦٤٤٥٥ ، وبداية المجتهد لابن رشد - ٣/٣٠٨ .
(٢) انظر : مجموع الامير وشرحه مع حاشية حجازى - ١/٢٦٤ ، وحاشية الدسوق مع الشرح
الكبير - ١/٤٤٧ .

التمعّيش بغيره ، ويحرم التفرّج عليه (١) .

وفي اللّغة (المعش : بفتح فسكون وبالشين المعجمة ، السالك الرفيق ، قال الازهرى ، وهو المعس : بالسين المهملة أيضا) ، والمعس الحركه ، وامتمس : تحرك (٢)

فعل المراد ما يفعله القرود من حركات أثناء لعبه والفرجة عليه .

٧٢- المخلصمة : الفلصمة (بالصاد والسين) رأس الخلقوم ، وتسمى الجوزة ، فإذا انحازت الجوزة ناحية البطن سميت (مخلصمة) وهي لا تؤكل على المذهب ، أما لو بقي من الجوزة جهة الرأس قدر حلقة الخاتم أكلت ، وان بقي لجهة الرأس قدر نصف حلقة الخاتم فلا تؤكل على المشهور . (٣)

✽ (في الأيمان) :

٧٣- بساط اليمين : هو السبب الحامل على اليمين ، إذ هو مظنتها فليس فيه انتفاء النية بل هل متضمن لها ، وضابطه صحة تقييد يمينه بقوله مادام هذا الشيء أى الحامل على اليمين موجودا .

والبساط نية حكيمية كما في مجموع الامير . وهو من باب القرائن فهو أقوى من النية المخالفة ، فهو السبب الحامل على اليمين ، وهو تعريف بالغالب وإلا فهو المعبر عنه في علم المعاني بالمقام والسياق ، وقد لا يكون سببا . ومن ذلك : حلف بطلاق زوجته لا يأكل بيضا ثم وجد في حجر زوجته شيئا مستورا فقات لا أريكه حتى تحلف بالطلاق لتأكل منه ، حلف ، فإنه لا شيء عليه اذا كان ماني حجرها بيضا ولا يأكل منه ، لان بساط

(١) بلغة السالك للساوى > ٦٧٩/١ .

(٢) لسان العرب > ٤٢٣٢/٦ .

(٣) انظر : مجموع الأمير مع حاشية حجازى ج ١/٣٥١ ، وحاشية الصفي ص ٣٧٨ .

يمينه أنه يأكل ما لم يمنعه من الأكل مانع (١)
 هذا ، والبساط يجري في جميع الأيمان سواء أكانت بالله أو بطلاق أو
 بعق ، كما قال بعضهم :

يجرى البساط في جميع الخلف * وهو المثير لليمين فأعرف
 لأن لم يكن نوى وزال السبب * وليس ذا كالحالف ينتسب
 فقوله (المثير لليمين) أى السبب الحامل عليها ، وقوله (إن لم يكن نوى)
 أى وأما لو نوى شيئاً فاجبره بنية ، وقوله (وزال السبب) أى إن لم
 يزل فلا يمنعه ، وقوله : (وليس ذا الحالف ينتسب) أى أنه يشترط في نفع
 البساط أن لا يكون للحالف مدخل في السبب الحامل على اليمين ، كما لو
 تنازع مع ولده أو زوجته أو أجنبي مخلف أنه لا يدخل على من تنازع
 معه داراً مثلاً ، ثم زال النزاع واصطلح الحالف والمخلف عليه فإنه
 يحتسب بدخوله لأن الحالف له مدخل في السبب فالبساط هنا غير نافع (٢)

❖ (في باب النكاح) :

٧٤ - الإيلاء : لغة : الخلف على الامتاع من الشيء مطلقاً ، فالإيلاء بمعنى
 الخلف من باب الأفعال ، أصله إيلاء بكسر الهمزة الأولى وسكون
 الثانية ، قلبت الثانية ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة .
 وشرعاً : هو حلف مكلف يتصور وقاعه على وطء زوجته في وقت شهرين
 للعبد وضدقهما للحر .
 وسواء أكانت اليمين صريحة في منع الوطء أو مستلزمة لذلك (٣) .

(١) انظر : مجموع الأمير مع حاشية حجازي وضوء الشموع - ٣٧٧/١ و ٣٧٨ .

(٢) سلفية السالك للصاوي - ٧١٥/١ و ٧١٦ .

(٣) انظر : المجموع وشرحه مع حاشية حجازي - ٥١٢/١ ، وحاشية الدسوقي - ٤٢٦/١

ويسمى الزوج الخالف هنا (موليا) .
قال تعالى : « الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فإن فاءوا فإن
الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ، الآيات » :
سورة البقرة ٢٢٧ و ٢٢٦ .

٧٦ : ٧٥ — خلوة الاهتداء وخلوة الزيارة : (١) خلوة الاهتداء مأخوذة من
الهدوء والسكون لأن كل واحد من الزوجين سكن للآخر واطمأن إليه ،
وهي المعروفة عندهم بـ (إرخاء الستور) ، سواء أكان هناك إرخاء ستور ،
أو غلق باب أو غيره .

أما خلوة الزيارة : فهي الحاصلة من زيارة أحدهما للآخر ، وفي (الشرح
الكبير على مختصر خليل) : « وصدق الزائر منهما في شأن الوطء إثباتا
أو نفيا ، فإن زارته صدقت في وطئه ولا عبرة بإنكاره لأن العرف
نشاطه في بيته ، وإن زارها صدق في نفيه ولا عبرة بدعواها الوطء لأن
العرف عدم نشاطه في بيتها ... فإن كانا زائرين (أى لغيرهما واجتمعا في
بيت ذلك الغير) صدق الزوج في نفيه . ()

٧٧ — نكاح السر (٢) : هو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكم نكاحه هذا عن
زوجته الأولى (مثلا) أو عن جماعة ، ولو أهل منزله .
أما إن أوصى الولي فقط أو الزوجة فقط فليس بنكاح سر ، كذلك لو
أوصى الولي أو الزوجة الشهود دون علم الزوج ، أو اتفق الزوجان والولي
على السكتم دون إيصال الشهود فلا ضرر .
كذلك إذا كان الإيصال من الزوج للشهود حالكم خوفا من ظالم ونحوه
من يفرقون بين المرء وزوجه ، فلا ضرر أيضا .

(١) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٣٠١ و ٣٠٢ ، وكذا باب العدة ص ٤٦٨ -

(٢) انظر : حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٢/٢٢٨ .

٧٨ - الافتيات : (في قول الشيخ خليل :) أو - بكر غير مجبرة - أفتيت

عليها (١) قال الشيخ المردير : الافتيات التعدي ، أى تعدي عليها
وليها غير المجرر فعقد عليها بغير إذنها ... الخ .

وهو صحيح في اللغة : افتات عليه في الامر : حكم ، وكل من أحدث
دونك شيئاً : فقد فاتك به ، وافتات عليك فيه ، وفلان لا يفتات عليه
أى لا يعمل شيئاً دون أمره . ويقال لكل من أحدث شيئاً في أمرك
دونك : قد افتات عليك فيه . (٢)

هذا وتأتى الكلمة أيضاً في (باب : الجناية والتصاص) إذا ما باشر ولي
الدم قتل القاتل بنفسه من غير رفع للإمام ، فيؤدب لافتياته على الإمام .

✽ (في باب الخلع) :

٧٩ - الخلع :

الخلع : (بضم الخاء من خلع بفتحها) لغة : النزع والإزالة
والإبانة ، من خلع الرجل ثوبه أى نزع وأزاله ، وقد خلع الرجل
امرأته وغالها إذا افتدت منه بما لها ، فطلقها وأبانها من نفسه (٣) .
وفي الإصلاح : هو الطلاق بعوض - كما عرفه صاحب المختصر .
وقال ابن رشد : اسم الخلع والفدية والصلح والمبارأة كلها تؤول إلى
معنى واحد وهو : بذل المرأة العوض على طلاقها ، إلا أن اسم الخلع
يختص ببذلها له جميع ما أعطاها ، والصلح : ببعضه ، والفدية بأكثره ،
والمبارأة : بإسقاط حقاها عليه هـ . (٤)

(١) المشرح الكبير مع حاشية الدسوقي > ٢٢٨/٢ .

(٢) لسان العرب > ٣٤٨١/٥ .

(٣) لسان العرب > ١٢٣٢/٢ .

(٤) انظر : مختصر خليل ص ١١٩ ، وحاشية الدسوقي > ٣٤٧/٢ ، والإكليل للأمر

ص ٢٠٥ وبداية المجتهد لابن رشد > ٨٢/٢ .

* (في باب الرضاع) :

٨٠ : ٨١ - صعوط - وجور :

في اللغة : الصعوط ، والنشوق والنشوغ في الأنف ، سعطه الدواء يسعطه
ويسعطه سعطاً . (والصاد في ذلك لغة عن اللحياني) فيقال : الصعوط .
واصطلاحاً : هو ما صب في الأنف ووصل للجوف :

أما الوجور (بفتح الواو) لغة : الدواء يوجس في وسط الفم ،
واصطلاحاً : ما يدخل في وسط الفم ، أو ما صب في الخلق من اللبن . (١)

٨٢ - الغيلة : في اللغة : أغال فلان ولده إذا غشى أمه وهي ترضعه ،
والاسم الغيلة يقال أضرت الغيلة بولد فلان إذا أتيت أمه وهي ترضعه ؟
وكذلك إذا حملت أمه وهي ترضعه ، ويقال : الغيلة والغيلة بمعنى ، وقيل :
السكر للاسم ، والفتح للمرة . واصطلاحاً : قيل هي وطء المراه المرضع ،
وقيل هي إرضاع الحامل ولدها (٢) وهي التي هم النبي ﷺ بالنهي عنها
ثم ترك ذلك ، والعلة وطء المرضع فتحمل فترضع وهي حامل .

* (في البيوع وما يتعلق بها) :

١ - في أنواع من البيوع :

٨٦ - بيع الاستئمان أو الامترسال : (ونص عليهما المالكية خاصة) .
هو بيع يتوقف صرف قدر ثمنه على علم أحدهما . أو هو ان يقول
المشترى للبائع : بيع مني ببيع السوق ، أو بما تباع للناس ، أو يأتي لرب

(١) انظر : لسان العرب > ٢٠١٦/٣ ، و> ٤٧٧١/٦ ، وحاشية الدسوقي مع الشرح
الكبير > ٥٠٣/٢ .

(٢) انظر : لسان العرب > ٣٣٢٨/٥ و> ٢٩ ، وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير > ٥٠٨/٢ .

السلعة ويقول : أنا أجهل ثمنها ، بمعنى كما تنبيع الناس ، فيقول له ، أنا أبيع
فهم بكندا ، فيأخذ منه بما قال . ويحرم في هذا البيع — الغش والتدليس
بالعيوب (١)

٨٣ — التولية :

في اللغة : هي أن يشتري السلعة بشمن معلوم ثم يوليها رجلا آخر بذلك
الثمن ، أخذاً من ولي الرجل البيع ولاية . واصطلاحاً هي : تصيير مشتر
ما اشتراه لغير بائعه بشمنه (٢) .

٨٤ — بيع الجزاف : الجزاف (مثلث الجيم) فارسي معرب ، وهو بيع الشيء
بلا كيل ولا وزن ولا عدد ، وهو يرجع إلى المساهلة . وهو في
الاصطلاح كذلك والأصل منعه ولكن خفف فيما شئت عليه من الحدود
أو قل جملة في المكيل والموزون إذ لا تشترط المشقة فيهما . وقد اشترط
المالكية لجوازه سبعة شروط — مذكورة في موضعها (٣) .

٨٥ — بيع الخطيئة : هو بيع الوضعية عند المالكية ، وهو عكس المراجعة ،
الآتين : (وهو عند الحنفية (وضعية) وعند الشافعية (محاطة) وعند
الحنابلة (مواضعة) وستأتي الأخيرة عند المالكية أيضا .) وانظر مساسل :
٨٨ و ٩٢ و ١٠٠) فيما يأتي .

٨٧ — بيع العينة : قال ابن جزى (٤) : هو أن يظهر الفعل ما يجوز ليتوصلا به إلى
مالا يجوز فيمنع التهمة سداً للذرائع . والأصل في ذلك ما روى عن
ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - قال : سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : إذا

(١) انظر : حاشية السوق مع الشرح الكبير > ١٥٩/٣ ، وبلغت السالك > ٥٠٢/٢ ،
والقوانين الفقهية ص ٢٦٦ و ٢٦٧ .

(٢) لسان العرب > ٤٩٢٣/٦ إلى ٢٥ ، وحاشية السوق > ١٥٦/٣ ، وبلغت السالك
> ٤٩٨/٢ .

(٣) لسان العرب > ٦١٨/١ ، وحاشية السوق > ٢٠/٣ وما بعدها مع الشرح الكبير .

(٤) القوانين الفقهية ص ٢٦١ .

تبايعتم بالعينة ... سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم ، (١)
 وفي التعليل على الحديث قال الرافعي : بيع العينة أن يبيع شيئا من غيره
 بضمن مؤجل ، ويسلمه إلى المشتري ثم يشتريه قبل قبض الثمن بضمن نقد أقل
 من ذلك القدر ا ه .

٨٨ - بيع المراجعة : مأخوذ في اللغة من الربح ، وهو النماء في التجرة ، يقال :
 أربحت على سلعتي ، أي أعطيتي ربحا ، وأعطاه مالا مراجعة أي على الربح
 بينهما ، ويقال : بعته السلعة مراجعة على كل عشرة دراهم درهم ، وكذلك
 اشتريته مراجعة ، ولا بد في ذلك من تسميته الربح (٢) .

وفي الاصطلاح ، هي : بيع السلع بالثمن الذي اشترت به وزيادة ربح
 معلوم لهما ، ويفصل ابن جزى ذلك قائلا : فأما المراجعة فهو أن يعرف
 صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها ، ويأخذ منه ربحا ، إما على الجملة ،
 مثل أن يقول : اشتريتها بعشرة وتربحني ديناراً أو دينارين ، وإما على
 التفصيل ، وهو أن يقول : تربحني درهما لكل دينار ، أو غير ذلك . (٣)

٨٩ - بيع الزيادة : هو أن ينادى على السلعة ، ويريد الناس فيها بعضهم على
 بعض ، حتى تقف على آخر زائد فيها فيأخذها . وذلك مثل بيع الدلال
 في السركات أو على التجار (٤) . وعكس هذا ما يسمى (بيع المناقصة)
 وهو ما تفعله الأشخاص الطبيعية والمعنوية كالشركات ونحوها من طلب
 أشياء معينة بأقل الأسعار ، ويرسو العقد على من يتقدم بأدنى ثمن لذات
 الشيء المشترط .

(١) أخرجه أبو داود في سننه (كتاب البيع) > ٣ ص ٢٧٤ و ٢٧٥ حديث رقم
 (٣٤٦٢) . وانظر : نيل الأوطار للشوكاني > ٢٠٦/٥ كذلك .

(٢) لسان العرب > ١٥٥٣/٣ .

(٣) انظر : الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي > ١٥٩/٣ ، وبلغت السالك > ٥٠٢/٢
 والقوانين الفقهية ص ٢٦٦ و ٢٦٧ .

٩٠ - بيع المساومة : في اللغة هي المجاذبة بين البائع والمشتري على السلعة ،
 وفصل ثمنها ، مأخوذة من السوم ، وهو عرض السلعة على البيع (١) .
 واصطلاحاً ، عرفها ابن جزى المالكي بقوله : (أن يتفاوض المشتري مع
 البائع في الثمن حتى يتفقا عليه من غير تعريف بكم اشتراها) ، وقال الشيخ
 الأمير : هي المراجعة بين البائع والمشتري فتقط في الثمن والمثمن ، وعرفها
 ابن عرفة الورعني بقوله :
 بيع لم يتوقف ثمن مبيعه المعلوم قدره على اعتبار ثمن في بيع قبله إن التزم
 مشتريه ثمنه لا على قبول زيادة عليه (٢)

٩١ - بيع المضغوط : في اللغة : الضغط والضغط : عصر شيء إلى شيء ، يقال :
 ضغطه إذا عصره ، وضيق عليه ، وقهره .
 فالمضغوط هو المقهور والمكروه (بالفتح) على بيع ما ، كجبر القاضى من
 عليه دين لازم - لا يؤديه - على البيع وفاء للغرماء ، ونحو ذلك ،
 وهذا البيع يسمى بيع الضغطة التي هي الضيق والإكراه والشدة ، كما سماه
 المالكية الاسم السابق (٣) .
 كما يسمى (بيع التلجئة) أو (بيع الإكراه) (٤)

٩٢ - بيع الوضيعة : لغة : من الوضع ، وهو ضد الرفع ، والوضيعة الخطيطة
 وهي ما يحط من جملة الحساب فينقص منه ، وهي اسم من الحط ،

(١) أسات العرب > ٢١٥٧/٣ .
 (٢) انظر : القوانين الفقهية ص ٢٦٧ ، وبتحقيق الأمير وشرحه بحاشية حجازي > ٦٨/٢ ،
 وحاشية الموسوق مع الشرح الكبير > ١٥٩/٣ .
 (٣) انظر : أسات العرب > ٢٥٩١/٤ ، والبهجة في شرح التحفة (للتسولي) على تحفة المحاكم
 لابن عاصم الأندلسي > ٢ ص ٧٥ (فصل في بيع المضغوط) .
 (٤) انظر : مواهب الجليل للخطاب > ٢٤٨/٤ وما بعدها ، والقوانين الفقهية ص ٢٤٨ ،
 وحاشية الموسوق > ٨٦٣/٣ .

وتجمع (حطائظ) .
 وبيع الوضیعة هو بمعنى الحطیطة عند المالكیة ، وهو عكس المراجعة ،
 فهو یبع مرتب على ثمن معلوم لدى المتعاقدين ، منقوص منه مقدار معين
 یتراضیان علیه . ونقل الشیخ العدوی عن الفیثی قوله : (إن بیع المواضعة
 یسمى شرعا مراجعة) . أى أن إطلاق المراجعة على الوضیعة مجرد اصطلاح
 فی التسمیة ، أو أنه ربح للمشتري ، كما أن الزیادة ربح للبائع (١) .

مصطلحات أخرى فی البیع :

٩٣ - بیع (ده یازده) ، أو (ده دوازده) .
 كلمة (ده) فارسیة ومعناها (عشرة) و (یازده) أحد عشر ، و
 (دوازده) اثنا عشر ، ومعنى (ده یازده) أى یتبع ما اشتراه بعشرة
 بأحد عشر ، و (ده دوازده) ما اشتراه بعشرة باثنی عشر .
 وهو بیع جائز عند المالكیة (و كذا عند الحنفیة والشافعیة) ووجهتهم
 أنه بیع بثمن معلوم ، ویمكن فیہ حساب الربح بسهولة ، كما یمكن حساب
 الحطیطة كذلك . (٢) .

٩٤ - الجلاس : هو السمسار الذى یتولى الشراء ، أو الذى یدخل بین البائع
 والمشتري متوسطا لإمضاء البیع . وقد أجاز الإمام مالك ما يأخذه
 السمسار ، وهو عنده من باب الجعل وليس من الإجازة .
 هذا والسمسار كلمة فارسیة معربة ، والجمع : السمامرة ، والمصدر

(١) انظر : لسان العرب > ٤٨٥٧/٦ و ٥٨ و > ٩١٤/٢ و ٩١٥٦ ، وحاشیة العدوی على
 شرح الحرشى > ١٧١/٥ والدسوق > ١٦٣/٣ .

(٢) انظر : حاشیة الدسوق > ١٦١/٣ و ١٦٢ ، وعند الحنفیة : فتح القدير > ٦ ص
 ١٢٥ ، وعند الشافعیة (المجموع شرح المذهب > ٢/١٣) .

السمسرة (١) .

وفي اللغة : الجلس والجليس والجليس : والمجالس ، وهم جلساء
والحلامس (٢) . ففعل إطلاق المالكية السكامة من باب الاشتقاق .

٩٥ - حامل بجنين مقرب : أى الحامل - من الأنعام أو الدواب - بجنين
مقرب - أى قريب الولادة ، مأخوذ من أقربت الحامل إذا قرب
وضعها ، وفي اللغة يقال : أقربت الحامل وهى مقرب ، أى دنا ولادها ،
وجمعها مقاريب .

وهى يجوز بيعها على المذهب لأن الغالب سلامتها تخف غرورها (٣) .

❖ فى (العيوب وهلاك السلعة) :

٩٦ - انفشاش الحمل : قال المالكية : « إن انفش الحمل فلا شيء له (٤) .
والانفشاش : انفصال من الفش ، ومن معانيه : حل وكاء القرية فخرج
ريحها ، وربما قالوا : فش الرجل إذا تجشأ ، ويقال : زال غضبه فانفش
انتفاخه (٥) .

على هذا وقعنى (انفش الحمل) أى بان بأنه لاجمل ، فكأنه كان ريحا
ببطن البهيمة .

٩٧ - الجائحة : هو ما يحدث للثمار مثلاً بتساقطها بريح أو مطر أو برد أو

(١) انظر : التاج والأكليل للمواق بهامش مواهب الجليل > ٤٩٠/٤ ، والمدونة > ٤١٩/٣ ،
وفي المعنى اللغوى : لسان العرب > ٢٠٩٣/٣ .

(٢) اللسان > ٦٥٧/١ .

(٣) انظر : مختصر خليل ص ١٥٤ ، وحاشية السدوى طى شرح الخرثى > ١٦/٥ ، وحاشية
الدسوقي > ١١/٣ ، ولسان العرب > ٣٥٦٧/٥ .

(٤) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير > ٣٤٨/٢ ، والفرخ الصغير بلغة السالك > ١٥٠/٢ .

(٥) لسان العرب > ٣٤١٦/٥ .

بأخذ الجيش لها، وأما أخذ الشخص المعين كالغاصب والشارق فليس بجائحة. (١)

وأصل الجائحة في اللغة من الجوح : وهو الاستئصال ، أى الاجتياح ، ويقال : سنة جائحة أى جدبة ، ويحتاج المال أى يستأصله ويأتى عليه ، والجرحه والجائحة : الشدة والنازلة العظيمة التى تحتاج المال من سنة أو فتنة (٢) .

٩٨ - الاستحقاق : هو أن يكون شيء بيد شخص ، ثم يظهر أنه حق شخص آخر مما تثبت به الحقوق شرعا ، من : اعتراف ، أو شاهدين عدلين ، أو شاهد ويمين ، أو غير ذلك ، فيقتضى له به (٣)

٩٩ - الفوت : هو تغيير الأسواق ، أو زيادة المبيع ونقصانه (٤) ، يتغير سوق غير المثل والعتار ، ويمكث الحيوان بيد المشتري شهراً (المجموع مخطوط ص ٤٦٢) وهذا الفوت أدخله المالكية فى هلاك السلعة . وقال الأمير فى بجمعه : والفوات وأصل الفوت الفوات ، وتفرقت الشئ وتفاوتت أى اختلف واضطرب ، وبه فسر قوله تعالى : وما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت . (الملك : ٣) . (٥)

١٠٠ - المراضعة : هى مشاركة البيع ، والمناظرة فى الأمر ، والمراهنة ، والوضع : الحمل قبل الخيض ، وفى اللغة : وضعت عند فلان وضعية ، أى استودعته ودبعة ، ويقال للوديعة : وضيع . ويراد بالمراضعة :

(١) حاشية السوق > ١٤٧/٣ .
(٢) لسان العرب > ٧١٩/١ .
(٣) القوانين الفقهية لابن جزى ص ٣٤٧ .
(٤) بداية المجتهد > ٢/٤٤٥ ، حاشية السوق > ١٨٩/٣ و ١٩٠ ، وبلغلة السالك > ٥٣٠/٢ .

الأمة التي تتواضع ، لأنه ليس المقصود منها (في باب الوديعة) حفظ ذات الأمة من حيث هي ، بل المحافظة عليها لأجل رؤية الدم . وفي (باب البيع) والمعتمد فيه أنها بمجرد رؤية الدم تخرج من ضمان البائع . (١)

* (في المقاصة) :

١٠١ - المقاصة : في اللغة : تقاص القوم إذا قاص كل واحد منهم صاحبه في حساب أو غيره ، وأصل التقاص : التناصف في القصاص ، وهو مأخوذ من قص أثره واقتصه إذا اتبعه ومن ذلك (القاص) لأنه متبوع الآثار والأخبار واصطلاحاً هي : إسقاط مالك من دين على غريمك في نظير ماله عليك بشروطه ، وقال ابن جزى : المقاصة في الدين هي اقتطاع دين من دين ، وفيها : متاركة ومعاوضة وحوالة . (٢)

* (في باب الرهن) :

١٠٢ - المحاصة : في اللغة : تحاص القوم تحاصاً : اقتسموا حصصهم ، والمحاصة أن يتقاسموا ، فيأخذ كل واحد منهم حصته ، ويقال : حاصته الشيء أي قاسمته (٣) .

ومعناها في الاصطلاح قريب من هذا حيث قالوا : (وحاص مرتين مالم يبد صلاحه بدينه كله الغرماء في الموت والفلاس قبل بدو الصلاح) (٤) أي دخل معهم في المقاسمة .

(١) انظر : المرح الكبير مع حاشية الدسوقي > ١٤٦/٣ ، لسان العرب ٤٨٦٠/٦ و ٦١ ، وانظر (باب الإيداع بحاشية الدسوقي > ٣ ص ٤١٩) .

(٢) لسان العرب > ٣٦٥٢/٥ ، والمرح الكبير مع حاشية الدسوقي > ٢٢٧/٣ ، والقوانين الفقهية ص ٣٠٠ .

(٣) لسان العرب > ٨٩٩/٢ .

(٤) المرح الكبير على مختصر خليل بحاشية الدسوقي > ٢٣٤/٣ .

١٠٣ - يغاب عليه (١) : من الغيب ، وهو كل ما غاب عنك ، وأصل الغيب : الشك ، وفي قوله تعالى : ﴿ يَوْمَنزِلُ بِالْغَيْبِ ﴾ (أي يومنزِلُ بما غاب عنهم مما أخبرهم به النبي ﷺ ، والغيب أيضا : ما غاب عن العيون وكل مكان لا يدري ما فيه ، فهو غيب ، وكذلك الموضع الذي لا يدري ما وراءه . (٢)

والمقصود بهذا المصطلح (أي يمكن إخفاؤه وتغييبه) .
ومثال ما يغاب عليه : الثياب والحلي والأشياء الثمينة التي يمكن إخفاؤها وتغييبها ، ومثال ما لا يغاب عليه : العقار والحيران .

❖ في (باب القراض) أي المضاربة :

١٠٤ - لك شرك : الشرك في اللغة هو النصيب ، أخذنا من الشركة (بكسر الشين المعجمة المشددة مع سكون الراء ، وبفتح الشين مع كسر الراء) ، وهي مخالطة الشريكين ، يقال : اشركنا وتشاركنا في كذا وشركته في البيع والميراث ، أشركه شركه . (٣)

فإذا قال مالك القراض للعامل (ولك شرك) فإن اللفظ يشمل النصف والأقل والأكثر ، فيكون مجهولا ، فيسار إلى قراض المشمل ، مالم توجد عادة بينهم تعين قدر الجزء للعامل . (٤)

❖ في باب الشهادات :

(١) انظر : الشرح الكبير وحاشية للسوق > ٢٣٧، ٣ و ٢٣٨ .
(٢) لسان العرب > ٢٣٢١/٥ . المرجع السابق > ٢٢٤٨/٤ .
(٣) انظر : بداية المجتهد > ٣١١/٢ ، والقوانين الفقهية من ٤٨٨ ، الشرح الكبير بحاشية السوق > ٥١٩/٣ ، والشرح الصغير بلغة السالك > ٣١١/٢ .

- ١٠٥ - التبريز : يراد به الزيادة في العدالة على الأقران .
وفي اللغة : برز الرجل (بفتح الباء وتشديد الراء) فاق على أصحابه
واسم الفاعل منه (مبرز) أى ظاهر العدالة (١) .

(في باب الدماء) :

- ٢٠٦ - الآمة : العرب تسمى كل شيء يضم إليه سائر ما يليه (أما) ، ومن ذلك أم الكتاب (أى الفاتحة) وأم الرأس وهو الدماغ ، وأم الرأس : هى الخريطة التى فيها الدماغ ، أى الجلدة الرقيقة التى عليها . والشجة الآمة التى تهجم على الدماغ ، أى التى تبلغ أم الدماغ حتى يبقى بينها وبين الدماغ جلد وقيق ، وتسمى (مأمومة) أيضا .
واصطلاحا : الآمة (بفتح الهمزة ومدودة) هى الجراحة التى أفضت للدماغ أى وصلت لأم الدماغ ولو بمغرز إبرة ولم تخرقها (إلا كانت دامغة ستأتى) . (٢)

- ٢٠٧ - الباضعة : فى اللغة : تضع اللحم يبضعه بضعا ، وبضعه تبضيعا : قطعنه وشقه والباضعة من الشجاج التى تقطع الجلد وتشق اللحم . فتبضعه بعد الجلد وقدى إلا أنه لا يسيل الدم فإن سال فى الدامية (وستأتى) .
واصطلاحا : هى الجراحة التى شقت اللحم فى موضع واحد . (٣)

- ١٠٨ - الحارصة : الحرص : الشق والحرق ، وحرص الثوب يحرصه

(١) حاشية الدسوقي ١٦٨/٤ و ١٦٩ ، ولسان العرب ٢٥٥/١ .
(٢) لسان العرب ١٣٧/١ و ١٣٨ ، وبلغلة السالك ٣ ص ٣٨٧ وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٢٥٢/٤ .
(٣) لسان العرب ٢٩٦/١ و ٢٩٧ ، وبلغلة السالك ٣ ص ٣٨٥ وحاشية الدسوقي ٢٥٢/٤ .

حرصاً أى خرقه ، وقيل : هو أن يدقه حتى يجعل فيه ثقباً وشقراً ،
والحرص من الشجاج التى حرصت من وراء الجلد ولم تخرقه . والحرص
والحرص أول الشجاج وهى التى تحرص الجلد أى تشقه قليلاً ، وتسمى
القاشرة أيضاً ، واصطلاحاً : هى التى شقت الجلد وأفضت إلى اللحم . (١)

١٠٩ - الحكومة : فى اللغة : الحكم بمعنى العلم والفقه والتضاء بالعدل ،
أصل الحكومة ود الرجل عن الظلم ، ومنه سميت حكومة الجمام لأنها ترد
الدابة ، والحكومة فى أرش الجراحات التى ليس فيها دية معلومة : أن
يجرح الإنسان فى موضع فى بدنه مما يبقى شينه ولا يبطل العضو ، فيقتاس
الحاكم أرشه بأن يقول : هذا المجروح لو كان عبداً غير مشين هذا الشين
بهذه الجراحة كانت قيمته ألف درهم ، وهو مع هذا الشين قيمته تسعمائة
درهم ، فقد نقصه الشين عشر قيمته ، فيجب على الجراح عشر دية فى
الحر لأن المجروح حر . وهذا هو معنى قول الفقهاء : فإن لم يكن فيه شيء
مقدر فحكومة (٢) وعلى ذلك يراد بالحكومة : الاجتهاد وإعمال الفكر
فما يستحقه المجنى عليه من الجاني ، فيحكم به القاضى .

١١٠ - الدامغة : فى اللغة : دمه أساب دماغه (أى حشور رأسه) أى
شبهه حتى بلغت الشحة الدماغ ، وتسمى (الدامغة) ، وهى التى انتهت
إلى الدماغ .

واصطلاحاً : الدامغة (بغين مهملة) ما خرت خريطة الدماغ ولم
تتكشف بل بنحو قدر مغرز لبرة (وإلا بأن كثفت عنه كليفة
مات) . (٣)

(١) اللسان > ٨٣٥/٢ و ١٤٢٣ ، حاشية الدسوقي > ٤ ص ٢٥١ ، وبلغت السالك
> ٣٨٥/٣ .

(٢) لسان العرب > ٢ ص ٩٥١ الى ٩٥٤ .

(٣) لسان العرب > ١٤٢٣/٢ ، وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير > ٢٥٢/٤ .

أما (الدامغة : بعين ميملة) فهي التي يسيل منها الدم .

١١١ — الدامية : في اللغة : أدميته ودميته تدمية إذا ضربته حتى خرج منه دم ، والدامية من الشجاج : التي دميت ولم يسيل بعد منها دم ، فهي التي تشق الجلد حتى يظهر الدم ، فإن قطر منها فهي دامعة .
وفي الاصطلاح : هي التي تضعف الجلد فيرشح منه دم من غير شق للجلد ، والمعنى قريب من اللغوي حيث لم يقطر الدم ، ولا يمنع ذلك من رشحه فقط .

١١٢ — السمحاق : السحق لغة : الدق الشديد ، وقيل : الرقيق ، وقيل : هو الدق بعد الدق ، وقيل : السحق دون الدق ، والسمحاق قشرة رقيقة فرق عظم الرأس ، بها سميت الشجة إذا بلغت إليها ، وتسمى اللانطة أيضا ، واصطلاحاً : ما كشطت الجلد أي أزالته عن محله (١)

١١٣ — القسامة : في اللغة : القسامة هم الذين يحلفون على حقهم ويأخذون ، تقاسموا : من القسم (بالتحريك) أي اليمين أي تحالفوا ، وفي التنزيل « تقاسموا بالله » ، وقال ابن عرفة في قوله تعالى : « كما أنزلنا على المقتسمين » هم الذين تقاسموا وتحالفوا على كيد الرسول ﷺ . وقاسمهما : أي حلف لهما .

واصطلاحاً هي أن يحلف أولياء المقتول خمسين يمينا أنه مات من ضربه وصدقها أن يحلف أولياء الدم خمسين يمينا في المسجد الأعظم بعد الصلاة عند اجتماع الناس أن هذا قتله فيجب بها القصاص في العمد ، والدية في الخطأ ، وتقسم الأيمان بينهم على قدر هواريتهم فإن كان في قتل العمد فلا

(١) اللسان ٣/١٩٥٥ إلى ١٩٧٥ و ٤٠٣٣/٥ والمرح الكبير ٤/٢٥١ ، وبلغة السالك ٣/٣٨٥ .

يخلف النساء ولا الصبيان ولا رجل واحد ، وفيها تفصيل في موضعه من كتب الفقه (١) .

١١٤ - القود : (بفتح فسكون) لغة : نفيض السوق ، يقود العابة من أمائها ، ويسوقها من خلفها ، أما القود (بالتحريك) فهو قتل النفس بالنفس ، أى القصاص ، يقال : أقدت القاتل بالقتيل أى قتلت به والقود فى الاصطلاح هو القصاص ، وإنما سمي القتل قصاصاً بذلك لأنهم كانوا يقودون الجانى لمستحقها بحيل ونحوه . (٢)

١١٥ - المتلاحة : فى اللغة : شجرة متلاحة : أخذت فى اللحم ، ولم تباع السمحاق ، يقال : تلاحت الشجرة إذا أخذت فى اللحم ، وقيل : المتلاحة من الشجاج التى تشق اللحم كله دون العظم ثم تتلاحم بعد شقها . واصطلاحاً : هى ما غاصت فى اللحم بتعدد ، أى فى عدة مواضع منه ، ولم تقرب للعظم . (٢)

١١٦ - نخسة : فى اللغة : أخمس القوم : صاروا خمسة ، ورحم نخوس : طوله خمس أذرع ، والخمس : أخذك واحداً من خمسة ، والخيس : الجيش سمي خميساً لأنه تخمس فيه الغنائم ، والخمسة : مسألة من الفرائض (أى الميراث) اختلف فيها خمسة من الصحابة (على وعثمان وابن مسعود وزيد ،

(١) انظر : لسان العرب - ٣٦٢٨/٥ إلى ٣٦٣١ ، حاشية السوق - ٤ ص ٢٤١ وما بعدها ، وبداية المجتهد - ٤ ص ٥٥٢ وما بعدها ؛ وإرشاد السالك - ٣ ص ١٤٨ وما بعدها . والقوانين الفقهية (الكتاب السابع - الفصل الثالث ص ٢٩٨ وما بعدها)

(٢) لسان العرب - ٧١ و ٣٧٧٠/٥ ، حاشية السوق - ٢٣٩/٤ ، وبلغت السالك - ٣٧٣/٣ .

(٣) اللسان - ٥ ص ٤٠٩ و ٤١١ ، وحاشية السوق - ٢٥١/٤ ، وبلغت السالك - ٣٨٥/٥ .

وابن عباس ، ورضي الله عنهم ، وهي : أم وأخت وجد . (١)
ويراد بالخمسة هنا دية الخطأ في قتل الذكر الحر المسلم ، حيث تكون على
البادي من أي إقليم ، فتؤخذ خمسة أنواع من الإبل ، بنت مخاض ،
وولدا لبون (ذكر أو أنثى) ، وحقنة ، وجذعة ، من كل نوع من
الخمسة ، عشرون . (٢)

١١٧ - الملطأة : في اللغة : الملطى من الشجاج : السمحاق ، وقيل : الملطأة
(بالهاء) وهي القشرة الرقيقة التي بين عظم الرأس والحمه ، ويقال :
(الملطئة : بضم الميم) وهي تخرق اللحم حتى تدنو من العظم .
ويقال أيضا : الملطاء ، وهي السمحاق . وقال الليث : تقدير الملطاء أنه
محدود من ذكر ، وهو بوزن الحرباء . (٣)
واصطلاحا : الملطأة (بكسر الميم وبالهمزة) هي التي أزال اللحم
وقربت للعظم ولم تصل إليه ، بل بقي بينها وبينه ستر رقيق . (فإن زال
ذلك الستر سميت موضحة) . (٤)

١١٨ - المنقلة : في اللغة : النقل تحويل الشيء من موضع إلى موضع ،
والتنقل : التحول ، والمنقلة (بكسر القاف المشددة) من الشجاج :
التي تنقل العظم أي تكسره حتى يخرج منها فراش العظام ، وهي قشور
تكون على العظم دون اللحم .
واصطلاحا : (بفتح الزون وكسر القاف المشددة) هي ما ينقل فيها

(١) لسان العرب > ٢ ص ١٢٦٢ إلى ٦٥ .
(٢) انظر : حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير > ٢٦٦/٤ وبلغه السالك > ٤٠٢/٣ .
(٣) لسان العرب > ٦ ص ٤٢٦٢ و ٦٣ .
(٤) حاشية الدسوقي > ٢٥١/٤ ، وبلغه السالك > ٣٨٥/٣ .

فراش العظم (بفتح الفاء وكسرها) أى العظم الرقيق السكّان فوق العظم ، كقشر البصل ، أى ما يزيل منها الطيب فراش العظم ليلىتم الجرح ، وهى لا تكون إلا فى الرأس أو الوجه (١)

١١٩ - الموضحة : وضح وأوضح لغة : أى بان وظهر ، والواضحة من الشجاج : التى تبدى وضح العظم ، وتسمى (الموضحة) أيضا ، وقيل : هى التى تقشر الجلدة التى بين اللحم والعظم ، أو تشقها حتى يبدو وضح العظم . واصطلاحا : هى ما أوضحت عظم الرأس أو عظم الجهة (ما بين الحاجبين وشعر الرأس) أو عظم الخدين فقط دون ما أوضحت عظم غير ما ذكر ولو بالوجه كأنف فلا يسمى موضحة (٢)

(تذييل) تبين أن جراحات الشجاج عشرة ، على النحو التالى :

- أ - ثلاثة تختص بالجلد ، وهى : الحارصة ، والدامية ، والسّمحاق .
 - ب - ثلاثة تتعلق باللحم ، وهى : الباضعة ، تلاحمة ، والملطأة .
 - ج - اثنتان تتعلقان بالعظم ، وهما : المنقلة ، والموضحة .
- والثمانية السابقة فيها القصاص ، ما عدا منقّلة الرأس فلا قصاص فيها لشدة خطرها .
- د - جرحتان تحتصتان بالرأس فقط ، وهما : الآمة ، والدامغة ، وهاتان لا قصاص فيها لأنهما من المتالف .

أبواب : العتق والتدبير والكتابة وأم الولد والولاء :

١٢٠ - أم الولد : الأم فى اللغة أصل الشئ والجمع أمات ، وأصل أم أمية ،

(١) اللسان > ٦ ص ٤٥٢٩ ، وبلغت السالك مع الدردير > ٣/٣٨٧ ، والدسوقى > ٤/٢٥١ .

(٢) اللسان > ٦ ص ٤٨٥٥ ، وبلغت السالك > ٣/٣٨٤ و٣٨٥ ، والدسوقى > ٤/٢٥١ .

أمهية ، ولذلك يجمع على أمهات ، وقيل : لأمهات الناس ، والامات
للنعم . وأم الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها ، وهي في استعمال
الفقهاء خاصة بالامة التي ولدت من سيدها الحر .

وعرفها الشيخ الدردير بقوله : (هي الحرة حملها من وطء مالسكها) .

وقوله (هي الحر حملها) جنس في التعريف صادق بما يلي :

الامة التي حملت من سيدها الحر ، وبالامة التي أعتق سيدها حملها من
زوج أو زناة وبأمة الجدة يتزوجها ابن ابنه وتحمل منه فإن الحمل حر
يعتق على الجدة ، وبالامة التي تفر الحر (وتسمى الفارة) فيتزوجها
فإن حملها حر ، وبأمة العبد إذا أعتق سيده حملها .

وقوله (من مالسكها) متعلق بخرج لما عدا الصورة الأولى

(من الصورة السابقة) أي التي نشأت الحرية لحملها من وطء مالسكها .

أما ان جعل قوله (من مالسكها) نعماً لحملها : أي حملها السكائن من

مالسكها احتيج لزيادة (جسراً عليه) لأجل اخراج أمة العبد إذا أعتق

السيد حملها ، وذلك لأنه يصدق عاينها أنه حر حملها السكائن من مالسكها

وهو العبد لكن ذلك العتق لا يجبر عليه المالك الذي هو العبد . (١)

١٢١ : ١٢٢ : التدبير والمدبر :

١٢١ - التدبير في اللغة : النظر في عاقبة الامر والتفكر فيه ، وهو مأخوذ من

إدبار الحياة ، ودبر كل شيء ما وراءه (بسكون الموحدة وضمها) وهو

نقيض القبل أيضاً ، والجمع أدبار .

والتدبير لغة : أن يعتق الرجل عبده عن دبر ، أي بعد موته ، فيقول :

أنت حر بعد موتى ، والعبد يقال له مدبر .

(١) انظر : الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي > ٤/٤٠٧ ، وبلغت السالك للصاوي

مع الشرح الصغير للدردير > ٣/٥٣٤ و ٥٣٥ ، وإرشاد السالك > ٣/٢٦٧ .

واعطالها : تعليق مكلف رشيد وإن زوجة في زائد الثلث العتق بموته
 لا على وصية ، وبعبارة أخرى هو : تعليق السيد المكلف الرشيد عتق
 رقيقة على موته ، ويقال لمنشئ التدبير (مدبر ، بكسر الموحدة) .
 ١٢٢ - أما (المدبر) : بفتح الموحدة ، فهو اسم مفعول ، وهو اسم للرقة
 أى العبد الذى وقع عليه التدبير . ولا يجوز بيع العبد المدبر فى حياة
 السيد ، ويعتق من ثلث مال السيد بعد موته إن وفى الثلث وإلّا راق
 الباقي . (١)

١٢٣ - العتق : لغة خلاف الرق ، وهو الحرية ، وكذلك المتاق (بالفتح)
 والمتاق ، ويقال للعبد : عتيق وعاتق ، وجمعه : عتقاء ، وأعتقته أنا ،
 فهو معتق وعتيق : وأمه عتيق وعتيقة فى إماء عتاتق .
 وشرعا : خلوص الرقة من الرق بصيغة .
 ويقال للسيد (معتق : بالكسر) وللرقيق (معتق : بالفتح) ،
 أما الصيغة فنوعان : صريحة وتكون بلفظ : الإعتاق والتحرير وفك
 الرقة ، وكناية : كقول السيد : وهبت لك نفسك ، أو : لاسبيل لى
 عليك ، ونحو ذلك فينوى السيد فيما أراد . (٢)

١٢٤ - القطاعة : فى اللغة (بضم القاف) ما سقط عن القطع ، وقاطعه على
 كذا وكذا من الأجر والعمل ونحوه مقاطعة .

واعطالها : القطاعة (بكسر القاف أفصح) وهى اسم مصدر
 لقاطع ، والمصدر : المقاطعة ولها صورتان : إحداهما أن يكتبه على
 مال حال ؛

(١) لسان العرب > ١٣١٧/٢ إلى ١٣٢١ ، حاشية الدسوقي > ٣٨٠/٤ وما بعدها ، وبلغت
 السالك > ٥١٤/٣ وما بعدها ، وإرشاد السالك > ٢٦٤/٣ .

(٢) اللسان > ٢٧٩٨/٤ و ٩٩ ، وبلغت السالك > ٥٠٠/٣ وما بعدها ، وحاشية الدسوقي
 > ٣٥٩/٤ وإرشاد السالك > ٢٤٤/٣ .

والأخرى : أن يفسح ما عليه في شيء يأخذه منه وإن لم يكن حالا .
وفي الفقه أيضا (القطاعة : بفتح القاف وكسرها أيضا) هي مقاطعة
السيد عبده المكاتب على مال يتعجله من ذلك ، وأخذ العوض منه معجلا
أو مؤجلا . (١)

١٢٥ - القن : في اللغة : العبد القن (بكسر القاف) الذي ملك هو
وأبواه ، وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث ، هذا الأعراف ، وقد حكى في
جمع قن أقنان ، وأقنة (والأخيرة نادرة) .
ويقال للأثني : قن بغير هاء . ويقال : عبد قن ، وعبدان قن ، وعبيد
قن . وقال الأصمعي : القن الذي كان أبوه مملوكا لمواليه ، فإذا لم يكن
كذلك فهو عبد تملسك ، وكان القن مأخوذ من القنية ، وهي الملك . (٢)

١٢٦ : ١٢٨ : الكتابة ، والمسكاتب ، ونجوم الكتابة :

١٢٦ - الكتابة : مشتقة من السكتاب ، بمعنى الأجل المضروب ، قال تعالى :
« إلا ولها كتاب معلوم » أي أجل مقدر مضروب ، أو من السكبت
بمعنى الإلتزام ، كما في قوله تعالى : « كتب عليكم الصيام » أي ألزمكم ،
وقوله تعالى : « كتب ربكم على نفسه الرحمة » أي ألزم نفسه .
ويقال في المصدر : كتاب وكتابة وكتبة ومكاتبة .
وشرعا ، عرفها ابن عرفة بقوله : « عتق على مال مؤجل من العبد
موقوف على أدائه » ، مخرج ما على مال معجل فقطاعة (وستأتي) ،
وبعبارة أخرى : هي بيع بعوض مؤجل إلى أجله ، فإن عجله العبد لزم على
السيد قبوله .

(١) لسان العرب > ٣٦٧٤/٥ إلى ٨٠ ، وارشاد السالك > ٢٦٢/٣ ، وبلغة السالك > ٣

/ ٥٢٤ ، وحاشية المسوق > ٣٨٨/٤ .

(٢) لسان العرب > ٣٧٠٨/٥ .

- ١٢٧ - والمكاتب (بفتح المشاء الفوقية) : وهو الرقيق (الذكر أو الأنثى) الذي كاتب سيده على الكتابة ، فالرقيق كالمشترى ، ورقبته كالمثمن ، والمال هو الثمن ، والسيد كالبائع ويسمى (المكاتب) بكسر الواو وحدة .
- ١٢٨ - أما نجوم الكتابة : فهي أقساط الكتابة المفردة والموزعة على الأجل ، جملتها تساوي ثمن العبد وهي تستحق للسيد على المكاتب . (١)

١٢٩ - المبعوض : أو المعتق بعضه :

وهو العبد المملوك لثنين فيعتق أحدهما حصته في العبد ، فإن كان المعتق (بالكسر) موسرا قومت من عليه حصة شريكه وكمل عتق العبد لتشوف الشارع إلى الحرية ، (وذلك بشروط معينة) وإلا يكن موسرا ، بأن كان معسرا بقي العبد معتقسا في البعض ورقيقسا في البعض الآخر ، ويلقب (المبعوض) أو (المعتق بعضه) . (٢)

أما إن قال مالك العبد : يدك أو رجلك حرة فإنه يعتق جميعه .

- ١٣٠ - المعتق لأجل : وهو أن يقول السيد لرقيقه أنت حر بعد سنة مثلا ، فيصح العتق بتعليقه إلى أجل يبلغه فيؤخر إليه ، ولا يعتق إلا عند الأجل ، ويمنع السيد من البيع ، والوطء إلى ذلك الأجل ، وله الخدمة إليه فقط . ويسمى الرقيق آنذاك معتقا لأجل . (٣)

١٣١ - الولاء : هو أحد خواص العتق ، مشتق من الولاية (بفتح الواو) مصدر بمعنى النصرة ، (وبكسر الواو) الاسم مثل :

- (١) حاشية الدسوقي مع الفرح الكبير > ٣٨٨/٤ ، وبلغة السالك > ٥٢١/٣ ، وإرشاد السالك > ٢٥٦/٣ .
- (٢) انظر : السكافي في فقه أهل المدينة ص ٥٠٤ ، وإرشاد السالك > ٢٤٥/٣ ، وبلغة السالك > ٣ ص ٦ وما بعدها ، وحاشية الدسوقي > ٣٧٠/٤ وما بعدها .
- (٣) إرشاد السالك > ٢٤٧/٣ و ٢٤٨ ، وبلغة السالك > ٥٠٦/٣ .

الإمارة والنقابة ، لأنه اسم لما توليته وقت به ، والولاء في المعتقد (بضم الميم) ، والمولى لغة يقال للمعتق (بضم الميم وكسر المشناة الفوقية ، وبفتحها) وأبناهما ، والناصر ، وابن العم ، والقريب ، والعاصب ، والحليف ، والقائم بالأمر والمراد به هنا ولاية الإنعام بالمعتق ، وسببه زوال الملك بالحرية ، فمن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو مولاه سواء نجز عنقه أو علق أو دبر أو كاتب ، وحكم الولاء حكم عصوبة النسب (١) .
وفي الشرع عرفه النبي ﷺ بقوله : الولاء لحمه كحمة النسب لا يباع ولا يوهب ، . (٢)

قال الدردير : واللحمة بضم اللام على الأفصح ، وقد تفتح ، أى نسبة وارتباط ، كنسبة وارتباط النسيب ، كالبنوة والأبوة ، فلا يصح بيعه ولا هبته ، كما لا يصح بيع البنوة والأبوة .

وقال ﷺ : د إنما الولاء لمن أعتق ، (٣)

ومعنى الحديثين : أن بين المعتق والمعتق نسبة تشبه النسب : ووجه الشبه أن العبد لما كان عليه رق فهو كالمعدوم في نفسه ، وللمعتق ضيره موجوداً ، كما أن الولد كان معدوماً والأب تسبب في وجوده : ويثبت الولاء لمن أعتق سواء أكان ذكراً أو أنثى ، ويورث الولاء بطريق التعصيب ، فيرثه الأبناء وإن نزلوا ، والأب وإن علا ، والإخوة الأشقاء أو الأب - الخ (٤) .

-
- (١) لسان العرب > ٤٩٢٠/٦ الى ٢٣ ، وبلغت السالك > ٥٤٤/٣ .
(٢) الجامع الصغير للسيوطي > ٦ حديث (٩٦٨٧) عن ابن عمر ، ورمز له بالصحة .
انظر فيض القدير > ٣٧٧/٦ .
(٣) المرجع السابق حديث (٩٦٨٦) عن ابن عباس ، ورمز له السيوطي بالصحة أيضاً .
(٤) انظر : المرح الكبير مع الدررقي > ٤١٥/٤ ، وبلغت السالك > ٥٤٤/٣ ،
والسكافي ص ٥١٢ .

باب الفرائض :

ويسمى علم الفرائض : وعلم الموارث ، وهو علم يعرف به من يرث
ومن لا يرث ومقدار مال الكل وارث ، كما عرف بأنه ، علم بأصول من
فقه وحساب يتوصل بها إلى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة ،
وتسميته (علم الفرائض) لقول الله : « فريضة من الله » (النساء : ١١)
، ولقول النبي ﷺ « تعلموا الفرائض واعلموها » (١) .

وهو ضوعه التركات ، وغايته إيصال كل ذي حق حقه من التركة .

وها هي بعض المصطلحات الواردة في هذا الباب وبيان المراد منها . (٢)

١٣٢ - الأخ : يعم الأخ من أب وأم أى الشقيق ، والأخ لأب ، والأخ لأم .
والأولان من العصباء ، والثالث من أصحاب الفروض إلا إذا كان ابن
عم أيضا فإنه يرث بالوصفين (الفرض والتعصيب) .

١٣٣ - الإدلاء : هو الاتصال بالميت ، إما مباشرة بالنفس : كأبي الميت
وأمه وابنه وبنيه ، أو بواسطة كإدلاء ابن الابن الابن ، وبنت الابن
بالابن .

١٣٤ - أصل المسألة : هو أصغر عدد يقبل القسمة على المخارج كلها إن كان فيها
صاحب فرض ، أما إن كان جميع الورثة من العصباء فأصل المسألة عدد
رؤوسهم مع تعداد الذكر برأسين ليكون له مثل الأنثى .

(١) صدر حديث عن أبي هريرة رواه ابن ماجه والدارقطني (انظر : نيل الأوطار
٥٣/٦ و ٥٤) .

(٢) انظر في ذلك : حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير - ٤ / ٤٥٦ وما بعدها ، وهاجفة
التالك مع الشرح الصغير - ٣ / ٥٧٧ وما بعدها ، لإرشاد السالك - ٣ / ٢٨٧
وما بعدها .

وكتاب (الرائد في علم الفرائض) للباحث - الطبعة الأولى ١٩٨٩ م ، رقم الإيداع
بدار الكتب المصرية ٧٨٣١ / ١٩٨٩ م .

١٣٥ - الأصل : الأبوان ، والجد الصحيح من جهة الأب وإن علا ، وهو من لم تتوسط بينه وبين الميت أنثى ، وكذا الجدة الصحيحة وهي التي لا يدخل في نسبتها إلى الميت جد رحمي (أي غير ثابت) . وهي أم أحد الأبوين كأم الأم وإن علت : أو أم الأب وإن علا .
 فإذا قيل : الأصل الذكر فإنه يراد به الأب والجد .

١٣٦ - الأكدرية (وتسمى الغراء) : وهي (زوج ، وأم ، وجد ، وأخت شقيقة أو لأب) وقد لقيت بالأكدرية لعدة أقوال أو أسباب :
 ١ - أنها كدرت قواعده باب الجدة والإخوة حيث خالفتهما في أمور منها : أ - أن قاعدة هذا الباب أنه إذا لم يبق إلا السدس سقط الإخوة ، وهنا لم تسقط الأخت .

ب - أن مسائل هذا الباب لا تعول ، وقد عالت الأكدرية .
 ٢ - أنها كدرت أيضا قواعد الفرائض كلها ، حيث ضم فيها فرض إلى فرض ثم قسما بين صاحبيهما قسمة تعصيب (حيث فرض للجد السدس وللأخت النصف - ثم ضما وقسما تعصيبا) .
 ٣ - أنها واقعة امرأة من بني أكدر ، فنسبت المسألة إلى قبيلة تلك المرأة .
 ٤ - أن عبد الملك بن مروان طرحها على رجل يقال له أكدر كان يحسن الفرائض فأخطأ فيها .

كما يطلق عليها (الغراء) : أ - لشهرتها في الفرائض كغرة الفرس ، وفي ذلك نظم بعضهم :

أتيتك بالغراء فاعلم بأنها * ستبلغ سبعا بعد عشرين مجاهدة
 فللزوجة تسع وللأم ستة * ثمانية للجد والأخت أربعة

ب - أو لأن الإمام مالك سماها بذلك حيث لاشييه لها في مسائل الجدة .

جـ - أو لأن الحد عن الأخت يفرض النصف لها - ثم رجع وقاسمها ،
لأنه يقرب لها ، لا ينبغي أن يزيد على في الميراث لأن معك
كأخ ، فردى ما بيدك وهو ثلاثة إلى ما بيدى وهو سهم لي قسم
بيننا للذكر مثل حظ الأنثيين .

١٢٧ - التخرج : هو أن يتصلح بعض الورثة أو كلهم ، على أن يأخذ الخارج
مقداراً معيناً من مال التركة أو من غيرها ، على أن يترك نصيبه في
الميراث ، فهو عقد معاوضة أحد بديه نصيب الوارث في التركة والبدل
آخر هو المال المعلوم الذي يدفع للوارث المخرج .

١٢٨ - الحجب : لغة : المنع والستر والحرام ، كما قال تعالى : « كلاً إنهم
عن ربهم يومئذ لمحجوبون » (١) أى أنهم ممنوعون محرومون من رؤية
الله عز وجل .

واسم الفاعل (حاجب) واسم المفعول (محجوب) فالأول الذي
يمنع غيره من الإرث ، والثاني هو الممنوع من الإرث .
أما اصطلاحاً فالحجب : منع من قام به سبب الإرث بالكلية (ويسمى
حجب حرمان) أو من أوفر حظيه (ويسمى حجب نقصان) .

١٢٩ - الحجرية (وتسمى : الحمازية والمشاركة واليمنية والعمرية)
وهي : (أم) (أو جدة صحيحة) ، وزوج ، وإخوة لأم ، وأخ شقيق
فأكثر حيث يشارك الإخوة الأشقاء ، الإخوة لأم في الثلث حيث إن
المسألة بدون الأشقاء عادلة ، وهم عصبة ولم يتبق لهم شيء .
وسبب التسمية بالحجرية ، والحمازية واليمنية ، والعمرية :
١ - أن الإخوة الأشقاء قالوا لسيدنا عمر رضى الله عنه : (هب أن

هـ - أبانها كان حجراً أو حماراً ملقى في اليم (- أى البحر، وقد
رثها) أشركهم سيدنا عمر مع الاخوة لأم، فنسبت إليه.

٢- - وسميت (مشتركة) أو (مشركة) لمشاركة الشقيق فيها الإخوة

الأم، فيرثون بالفروض لا بالتعصيب، لذلك ليس للأخ لأب

هنا شيء .

١٤٠- الرد : لغة : صرف الشيء، ورجعه، وهو مصدر رددت

الشيء أى صرفته .

وفي الحديث الشريف : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ، أى

مردود (١) .

واصطلاحاً : هو زيادة فى الأنصبة ونقص فى السهام ، وهو ضد

القول ، أو بعبارة أخرى : هو صرف الباقي من الفروض إلى ذوى

الفروض النسبية بنسبة فروضهم عند عدم العاصب .

١٤١- السهم : هو الجزء المعطى لكل وارث من أصل المسألة ، الذى هو

مخرج فرض الورثة ، أو عدد رؤوسهم ، وقد يطلق عليه النصيب .

١٤٢- العاصب : هو الذكر من أقارب الميت ، الذى لم تدخل فى نسبته إليه

أنتى ، وجمعه (عصبه أو عصبات) وسموا بذلك لأنهم يحيطون

بالإنسان القريب ويذودون عنه ، ولأنهم عصبوا بنسبه أى استكفوا

به . (٢) .

والعاصب من ليس له سهم مقدر ، ويحوز التركة إذا انفرد بها ، أو يأخذ

ما بقى بعد أصحاب الفروض ، أما إذا لم يبق شيء فلا يرث شيئاً .

(١) انظر : فيض القدير للمناوى - شرح الجامع الصغير للسيوطى ٦٥ ص ١٨٢ حديث

(٨٨٦٨) ، وقد رمز له السيوطى بالصحة .

(٢) لسات العرب ٤٠٤ / ٢٩٦٥ .

والعصبات نوعان : (نسبية : وتنقسم ثلاثة أقسام : عصبية بالنفس ،
وعصبية بالغير ، وعصبية مع الغير) و (سببية : وهى عصبية للمعتق
لمن أعتقه) .

هذا وإذا اجتمعت الأخت الشقيقة أو لأب مع البنات فقط وورث
الشقيقات أو لأب الباقى تعصيباً للقاعدة الفرضية (اجماعوا الأخوات
مع البنات عصبية) .

١٤٣ - العالقة - أو المالكية : وصورتها أن تسترك المتوفاه : (جدا ،
وأما ، وزوجا ، وإخوة لأم ، وأخا لأب) .

والمذهب أنه : لسلام السدس ، وللزوج النصف ، وللجد ما بقى وهو
الثالث ، ولا يأخذ الإخوة لأم شيئا ، لحجبهم بالجد ، ولا يأخذ الأخ لأب
شيئا ، لأن الجد يقول له : لو كنت دونى لم ترث شيئا ، لأن ذوى السهام
يحصلون المال بوراثة الإخوة لأم ، فلما حجبهم أنا كنت أحق
بنصيبهم) .

أما مذهب زيد بن ثابت : فهو اعطاء الجد السدس والباقى للأخ لأب ،
ولا شيء للإخوة لأم . وهو قول ابن يونس من المالكية : لأن
للإخوة لأب أن يقولوا للجد : أنت لا تصحق شيئا من الميراث إلا إذا
شاركناك فيه .

لهذا يقول المالكية : إن مذهب الامام مالك موافق لمذهب زيد بن
ثابت فى الفرائض كلها إلا فى المالكية : وأخت المالكية (١) ، ويضاف
إليهما مسألة توريث الجدة الثالثة .

١٤٤ - العول : (بفتح فسكون) لغة : الميل فى الحكم إلى الجور ،

(١) وتسمى شبه المالكية ، وصورتها أن يكون فى المسألة المالكية أخ شقيق فأكثر
بدل الأخ لأب ، فلم يورثه المالكية أيضا إلحاقاً بمسأله الإمام التى سميت مالكية لذلك .

يقال : عال يعول عولا : جار ومال عن الحق ، وفي سورة النساء :
 « ذلك أدنى ألا تعولوا » ، ويأتى بمعنى النقصان أيضا ، يقال : عال لليزان
 إذا ارتفع أحد طرفيه عن الآخر . واصطلاحا هو : زيادة في السهام
 ونقص في الانصباة .

أى زيادة في سهام السترة عن أصل الفريضة بأن يكون أصحاب الفروض
 قد استحقوا عدة أنصبة يزيد مجموعها على الواحد الصحيح ، فلا يأخذ كل
 صاحب فرض نصيبه كاملا ، بل ينقص منه بنسبة هذه الزيادة .

أو بعبارة أخرى : زيادة في مجموع السهام عن أصل المسألة ، ونقص
 واقعى في الأنصبة : كزوج وأخت شقيقة وأخت لأم ، ففيها :
 نصفان وسدس ، فهي من ستة يستغرقها النصفان فيزداد عليها بمثل سدسها
 فتبلغ سبعة (فأصاها من ستة ومالت إلى سبعة) ، وعلى ذلك فالعول
 عكس الرد .

١٤٥ - الغراوين : لأن كل واحدة منهما تشبه الكوكب الأغر لشهرتهما ،
 وهما : (زوجة مع أبوين) أو (زوج مع أبوين) ، وتسميان :
 العمريتين لأن سيدنا عمر رضى الله عنه - هو الذى قضى فيهما بحكمهما .
 ففي الأولى : للزوجة الربع ، والباقي ثلاثة أربع للأم و للأب نصف
 وفي الثانية : للزوج النصف ، والباقي وهو النصف بين الأب والأم
 فلها ثلثه وللأب ثلثاه . ولأنها لو أخذت ثلث الكل لكان نصيبها
 ضعف الأب ، ولم يعمد ذلك فى الشريعة ، والدليل عليه قوله تعالى فى
 الآية الحادية عشرة من سورة النساء : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه
 فلأمه الثلث » .

١٤٦ - الفرع : يراد به الابن والبنت ، وكذا الوارث من أولادهما ، مع

ملاحظة أن ابن الإبن يكون كالابن حالة عدم الأخير ؛ أما ابن الأخ
فليس بمنزلة الأخ عند عدمه .

ويراد بفرع الأب : الإخوة والأخوات ، وبنو الأخ الشقيق أو لأب ،
وبفرع الجد : العم الشقيق أو لأب .

١٤٧ - الفروض : جمع فرض : وهو النصيب المقدر شرعا للوارث ، ولا يزيد
إلا بالرد ، ولا ينقص إلا بالعول ، أو بحجب النقصان . والفروض
المقدرة في القرآن العظيم ستة هي :

(النصف والرابع والثلث) وتسمى النوع الأول ، و (الثلثان
والثلث والسدس) وتسمى النوع الثاني ، لتداخل مقامات كل نوع في
بعضها البعض .

ويمكن أن يقال : النصف ونصفه ونصف نصفه - أو الثلث ونصفه
ونصف نصفه وهكذا أو يقال : الثلث والسدس ، وضعفهما ، وضعف
ضعفهما .

١٤٨ - الكلالة : لغة : التاج والعصابة المحيطة بالرأس . واصطلاحا : من
مات وليس له ولد ولا والد ، من تكلمه النسب أى أحاط به ، فكأن
الوالد والولد طرفان للشخص فإذا ذهب تكلمه النسب ، فسميت القرابة
كلالة لأنهم أحاطوا بالميت من جوانبه وليسوا منه ولا هو منهم إلا من جهة
النسب . (وانظر الآيتان ١٢ و ١٧٦ من سورة النساء) .

١٤٩ - المناسخة : لغة هي التناسخ أخذنا من النسخ ، وهو إبطال الشيء ،
وإقاد آخر مقامه ، وهو النقل والإزالة أيضا .

وهو في الفرائض والميراث : أن يموت ورثة بعد ورثة ، وأصل
الميراث قائم لم يقسم . (١)

واصطلاحا : أن يموت إنسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته

وارث ، وبعبارة اخرى : ان يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة ،
فينتقل نصيبه إلى الورثة الآخرين ، او يقال : انتقال نصيب بعض
الورثة بموته قبل القسمة الى من يرثه منه .
قال العلامة الباجوري في حاشيته على الشنشوري : وهذا الباب من
مستحصات هذا الفن ولا يتقنه إلا ماهر في الفرائض والحساب اه (١)
ونكتفي بهذه المصطلحات بختام باب الفرائض ، نقي الله منا العوارض ،
وابعد عنا الشواغل ، وأصلح لنا بفضله السرائر والضائر ، ولاحجبنا
عن جنابه ولا ردنا عن بابه ، وقدم لنا من فضله ونعماته .



المطلب الثالث : في ألفاظ متفقة مبنية مختلفة معنى

أتناول — إن شاء الله تعالى — محتويات هذا المطلب في فرعين : الأول في الألفاظ المتفقة خطأ ورسماً والمختلفة معنى ومعنى ، والثاني في ألفاظ ظاهرها التوافق وباطنها غير ذلك .

الفرع الأول : ألفاظ متفقة مبنية مختلفة معنى :

١٥٠ — الأكل والاكل :

الأكل : (بفتح الهمزة وسكون الكاف) المصدر ، يقال : أكل الطعام يأكله أكلاً .

والاكل (بضم الهمزة وسكون الكاف) اسم المأكول ، أى الطعمة ، وما أكل ، يقال : هذا الشيء أكلة لك : أى طعمة لك ، والجمع أكل ، قال تعالى : « تؤتى الكفاكل حين ياذن ربها » ٢٥ إبراهيم . قال الزخشرى في تفسيرها : تعطى ثمرها كل وقت وقته الله لإثمارها . والاكلة والاكلة : كالقمة واللقمة : يعنى بها جميعاً المأكول . (١)

١٥١ — البضع والبيضع والبضع :

* البضع (بفتح الموحدة) مصدر التقطيع والشق ، يقال : بضع اللحم يبيضه بضعاً أى قطعه وشقه .

* والبيضع (بفتح الموحدة وكسرهما) ما بين الثلاث إلى العشر ، وهو خاص بالعقود من العشرة إلى التسعين ، فلا يقال : بضع ومائة ولا بضع وألف ، بل يقال : (نيف) وهو أعم من البضع ، فيقال :

(١) لسان العرب ج ١/ ١٠٠ و ١٠١ ، وانتصار الفقير السالك لستر جريح مذهب الامام مالك

لابن محمد الراعى الأندلسى ص ٣٣٥ .

نيف وعشر ، ويقال نيف ومائة . ويصتعمل (بضع) مفرداً
نحو : د في بضع سنين ، ومركباً نحو : بضعه عشر ، ومعطوفاً
كما في الحديث : (بضع وستون أو بضع وسبعون) .
ويكون المذكر بهاء : (بضعه عشر رجلاً) ، ومع المؤنث
بغيرها : (بضع عشرة امرأة)

• أما البضع (بضم الموحدة) فهو النكاح ، يقال : ملك فلان بضع
فلانه إذا ملك عقدة نكاحها ، وهو كناية عن موضع الغشيان ، وقيل
هو : مهر المرأة ، وقيل : الطلاق . والجمع بضرع وأبضاع . (١)

١٥٢ - الجرح والجرح : الجرح (بفتح الجيم) الفعل ، وهو أيضاً المصدر ،
يقال : جرحه يجرحه جرحاً : أضر فيه بالسلاح ، والجرح : (بضم
الجيم) اسم للمحل أى للموضع المجروح ، وهو برفع الفاعل ، والجمع :
أجراح وجروح ، وجراح . (٢)

١٥٣ - الجنازة والجنازة :

في اللغة : (بفتح الجيم وكسرها) تطلق على الميت ، (وبالكسر)
على الميت بسريره ، وقيل : بالكسر السرير ، وبالفتح الميت . قال ابن
سيده : الجنازة (بالفتح) الميت والجنازة (بالكسر) السرير
الذي يحمل عليه الميت ، وقال الفارسي : لا تسمى جنازة (بالكسر)
حتى يكون عليه ميت ، وإلا فهو سرير أو نعش .

وفي الفقه قال الشيخ الصفى : الجنازة (بفتح الجيم) اسم للميت ،
(وبكسرها) اسم للنعش الذى عليه الميت ، فالأعلى للأعلى والأسفل

(١) لسان العرب ٢٩٦/١ إلى ٢٩٨ .

(٢) لسان العرب ٥٨٦/١ و ٥٨٧ ، وحاشية السوق مع الدردير ١٦٢/٢ و ١٦٣

و- ٢٥٠/٤ والصفى ص ٩٨ .

للأسفل ، فإن لم يكن عليه ميت فهو سرير . (١)
 وقول الشيخ الصفى الأعلى : (أى بفتح الجيم) للأعلى (أى للميت)
 والأسفل : (أى بكسر الجيم) للأسفل (أى للسرير أو النعش
 وعليه الميت) ، وهو فهم وتدقيق جيدين وموافقين للراجح لغة .

١٥٤ - الحجر والحجر والحجر والحجر :

* فى اللغة : الحجر (بالتحريك) الصخرة ، والجمع فى اللغة
 أحجار ، وفى الكثرة : حجار وحجارة ، وفى التنزيل : « وقودها
 الناس والحجارة » ، فألحقت الهاء لتأنيث الجمع كما ذهب إليه سيبويه
 فى البعثة والفحولة .

* والحجر والحجر (بفتح الحاء المهملة وكسرها) : الحزن (بكسر
 الحاء) ، يقال : حجر المرأة وحجرها : أى حضاها ، وجمعه
 حجور ، وفى سورة النساء : « وربائبكم اللاتي فى حجوركم ، ويأتى
 بمعنى الثوب أيضا . وأصل الحجر (بفتح فسكون) المنع ، فكل
 ما منعت منه فقد حجرت عليه ، وهو مصدر حجر عليه القاضى يحجر
 حجر إذا منعه من التصرف فى ماله ولذلك سمي به (العقل واللب)
 لإمساكه ومنعه ، وإحاطته بالتميز ، وفى التنزيل العزيز : « هل فى
 ذلك قسم لذى حجر » .

ومن ذلك : الحجر من البيوت ، لمنعها المال ، وتجمع على حجر
 وحجرات . والحجر (بضم الحاء والجيم) ما يحيط بالظفر من
 اللحم (٢)

(١) لسان العرب ٩٩/١ و ٧٠٠ ، وحاشية الصفى ص ٣٠٥ .

(٢) لسان العرب ٧٨١/٢ إلى ٧٨٤ .

والمستخدم منها في الفقه هو الحجر (بفتح فسكون) بمعنى المنع واصطلاحاً هو : (صفة حكيمية توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه فيما زاد على قسوته أو تبرعه بزائد على ثلث ماله) فدخل بالثاني حجر المريض والزوجة ، ودخل بالاول حجر الصبي والمجنون والسفيه والمفلس والرقيق ، فيمنعون من التصرف في الزائد على القوق ، ولو كان التصرف غير تبرع كالبيع والشراء ، وأما الزوجة والمريض فلا يمنعان من التصرف إذا كان غير تبرع ، أو كان تبرعاً وكان يثلث ما تمهما ، وأما تبرعها بزائد عن الثلث فيمنعان منه . (١)

كما يرد ذلك (الحجر) بكسر فسكون في باب الحج ، والمقصود به حجر إسماعيل ويمنع الطواف داخله ، وهو بناء مستدير تحت الميزاب بين الركنين العراقيين ، وفيه خلاف بالنظر للصلاة داخله ، هل لا بد من استقبال بناء السكبة ، أم يجوز داخله لاية جهة ؟ . (٢)

١٥٥ - حيضة وحيضة : هـ الحيضة (بفتح الحاء) المرة الواحدة من دفع

الحيض ونوبة ، وتجمع على حيضات .

أما الحيضة (بالكسر) فهي الاسم من الحيض ، وجمعها حيض

(بكسر ففتح) ، وقيل : هي الدم نفسه ، وهي كذلك الخرقة التي

تستقر به المرأة . أما الحيض اصطلاحاً وهو جمع الحيضة : فهو الدم

الخارج من فرج المرأة التي يمكن حملها عادة من غير ولادة ولا مرض ولا

زيادة على أيامها المعتادة . (٣)

١٥٦ - السبق والسبق : السابق (بسكون الموحدة) هو القدمة في الجري ،

(١) حاشية الدسوقي ج ٣/٢٩٢ ، وبلغه السالك ٢/٦٢٨ .

(٢) انظر : حاشيتا الأمير وعليش ج ١/٢٢١ ، وحاشية الدسوقي ج ٢/٣١ و ٣٢ .

(٣) لسان العرب ج ٢/١٠٧٠ و ٧١ ، وحاشية الدسوقي ج ١/١٦٧ .

وفي كل شيء ، وهو مصدر سبق (بالفتح) يسبقه (بضم الموحدة وكسرها) سبقا ، أى تقدمه .

أما السبق (بفتح الموحدة) فهو ما يجعل من المال رهنا على المسابقة . والمعنى الاصطلاحي لا يبعد عن اللغوي : فالسبق (بالسكون) هو المسابقة أى المجازاة بين حيوان وغيره ، ومنه السباق وهو فعال من السبق وهو أن يسابق الرجل صاحبه فى الخيل والإبل ونحو ذلك ، ويسمى رهانا أيضا .

أما السبق (بالتحريك) فهو العوض الذى يسابق عليه ، أو المال الذى يوضع بين أهل السباق . (١)

١٥٧ - الستر والستر (بفتح السين المهملة المشددة ، وبكسرها) :

• الستر (بالفتح) مصدر سترت الشيء أستره إذا غطيته ، وأخفيته
• والستر (بالكسر) ما ستر به ، والجمع أستار وستور وستر ، ومثله السترة وهى ما استترت به من شيء كأننا ما كان .

وفي الاصطلاح الفقهي فى (فصل ستر العورة) كذلك ، ونقل الشيخ الأمير فى حاشيته (ضوء الشموع) قول الامام محى الدين بن العربى : الأمر بستر العورة لتشريفها وتكريمها لا لخصتها فإنهما يعنى القبلين منشأ النوع الانساني المكرم المفضل . (٢)

١٥٨ - الشرط والشرط :

الشرط (بسكون الراء) لغة : إزام الشيء والتزامه فى البيع ونحوه ،

(١) انظر : لسان العرب > ١٩٢٨/٣ و ٢٩ ، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي > ٢٠٨/٢ ، والإكليل للأمير ترح مختصر خليل من ١٧٠ .

(٢) لسان العرب > ١٩٣٥/٣ ، وضوء الشموع مع حاشية غليش على مجموع الأمير > ٢١٢/١ ؟ وانظر : حاشية الدسوقي > ٢١١/١ ، وبلغة السالك > ٢٢٣٥/٤ .

كالشريعة ، والجمع شروط وشرايط . (بالفتح)
 أما الشرط (بالتحريك) فهو العلامة ، والجمع أشراط ، ومن ذلك :
 أشراط الساعة : أعلامها قال تعالى : (فهل ينظرون إلا الساعة أن
 تأتيهم بغتة فقد جاء أشراطها ، سورة محمد : ١٨ . (١) .
 أما معنى الشرط (بصطلاحا فقد سبق ذكره (مسلسل ٢٣) .

١٥٩ - الطهارة : (بفتح الطاء المهملة المشددة ، وبضها ، وبكسرهما) :

الطهارة : (بفتح الطاء) لغة : النظافة والخلوص من الأوساخ
 والأدناس الحسية والمعنوية ، وهي أيضا : اسم يقوم مقام التطهر بالماء ،
 من والاستنجاء والوضوء .

والطهارة (بضم الطاء) ما يتطهر به .
 والطهارة (بالكسر) فهو ما يضاف الى الماء من صابون ونحوه .
 ومن ذلك أيضا : الطهور (بالضم) أى التطهر ، (وبالفتح) الماء
 الذى يتطهر به .

أما الطهارة (بالفتح) فهي فى الاصطلاح : صفة حكيمية توجب لموصوفها
 جواز استباحة الصلاة به أو فيه أو له . (والضمير فى الأول عائد على
 الثوب ونحوه من كل محمول للمصلى ، وفى الثانى عائد على المكان ، وفى
 الثالث عائد على الشخص ، فالأوليان من نخبث والثالث من حدث) . (٢)

١٦٠ - عدة وعدة : (بتخفيف الهملة وأشدديها مع الفتح) :

العدة (بالتخفيف) من وعد يعد عدة ووعدا وموعدا وموعدة ، قال
 الأزهرى : الوجد والعدة يكونان مصدرًا واسما ، فأما العدة فتجمع

(١) لسان العرب ٤/٢٢٣٥ .

(٢) انظر : لسان العرب ٤/١٢٢٧ و ١٣ ، وعاشية السوق ٣٠/١ و ٣١ .

(عداة) والوعد لا يجمع ، وقال الجوهري : والعدة الوعد ، والهساء عوض من الواو ، وتجمع على عداة ولا يجمع الوعد .
 أما العدة (بالتشديد) فأخوذة من العد والعداد ، وهي مقدار ما يعد ، والجمع (عدد : بالسكسر) .

وفي الاصطلاح تستخدم الأولى في باب النكاح ، فيقال فيمن يريد أن يخطب امرأة معتدة : (وكره عدة بالنكاح في العدة من أحدهما للآخر دون أن يعده الآخر ، وإلا كان مواعدة) وهي حرام .
 أما الثانية فحلها (باب العدة) : وعدة المرأة أيام قرونها ، وأيضا أيام إحداها على بعلا وإمساكها عن الزينة شهوراً .
 وفي الاصطلاح : هي المسدة التي جعلت دليلاً على براءة الرحم لفسخ النكاح ، أو موت الزوج أو طلاقه . (١)

١٦١ - العرض : (مثلث العين المهملة مع سكون الراء) ، و (بتحرريك الراء مع الفتح) . (٢)

• العرض (بالفتح والسكون) : خلاف الطول ، والجمع أعراض ، ويقال : عرضت الشيء : جعلته عريضا ، ويقال : أعرضته .
 ويأتي بمعنى : اللتاع ، وخلاف النقد من المال ، وكل شيء عرض سوى الدراهم والدنانير فإنهما عين ، والجمع عروض . قال أبو عبيد : العروض الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ، ولا يكون حيوانا ولا عقاراً .

• والعرض (بضم فسكون) : التاحية ، فعرض الشيء ناحيته من

(١) انظر : حاشية الدسوقي ٢/٢١٧ و ٢٢٠ (وباب النكاح) وس ٤٦٨ (باب العدة) .

(٢) لسان العرب ٤/١٨٨٤ إن ٨٦ .

أى وجه جثته ، يقال : نظر إليه بعرض وجهه .
 * والعرض (بكسر فسكون) : الحسب ، فعرض الرجل حسبه ،
 وقيل : نفسه وقيل : خليقته المحمودة ، وقيل : ما يمدح به وينم ،
 والجمع أعراض .

* والعرض (بالتحريك) : الآفة تعرض في الشيء ، وجمعه أعراض
 أيضا . وعرض الدنيا : ما كان من مال ، قل أو كثر ، يقال :
 الدنيا عرض حاضر يأكل منها السبر والفاجر ، وفي التنزيل :
 « تبغون عرض الحياة الدنيا » (١) ، وفي الحديث : (ليس
 الغنى عن كثرة العرض ، ولكن الغنى غنى النفس) (٢) .
 ويستخدم الأخير (بالتحريك) في أبواب منها (باب الزكاة) . (٣)

١٦٢ - الغسل : (مثلك الغين المعجمة) .

* الغسل (بالفتح) المصدر ، من غسلت الشيء غسلًا ، وقيل : اسم
 للماء على الأشهر .
 * (بالضم) الاسم من الاغتسال ، يقال : غسل وغسل ، وهو تمام
 غسل الجسد كله ، فيطلق على الفعل ، كما يطلق على الماء القليل الذي
 يغسل به .

* أما الغسل (بالكسر) اسم لما يغسل به من صابون ونحوه .
 وأصله في اللغة سيلان الماء على الشيء مطلقًا ، واصطلاحًا إيصال الماء
 إلى جميع ظاهر الجسد بنية استباحة الصلاة مع ذلك (٤) .

(١) الآية (٩٤) سورة النساء .

(٢) الجامع الصغير للسيوطي - مع فيض التفسير - ٣٥٨/٥ حديث (٧٥٧٩) ورمزه
 السيوطي بالصحة .

(٣) انظر : الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١ ص ٤٣٧ -
 (٤) اللسان - ٣٢٥٦/٥ ، وحاشية الصفي ص ١٢٧ ، وانتصار السالك ٣٣٤ و ٣٣٥ .

١٦٣ - القمل والقمل : (بفتح فسكون) و (يضم فميم مشددة مفتوحة) .

* القمل (بفتح فسكون : هو ما يكون في رأس الإنسان ، واحدته قملة . وأوله : الصواب (وهي بيض القمل) الواحدة صوابة ، وبعدما : اللزقة ، ثم الفرعة ثم الهزيمة ثم الحنبح ثم الفتضح ثم الحندلس .

أما القمل (بالضم ثم الميم المشددة المفتوحة) : فهو شيء صغير له جناح أحمر ، وفي التنزيل : « فأرسلنا عليهم الطوفان والجراد والقمل ، ١٣٣ : الأعراف قال عكرمة : القمل الجنادب وهي الصغار من الجراد ، واحدتها : حملة ، وهو أيضا : شيء يقع في الزرع ليس بجراد ، فيأكل السنبلة وهي غضة قبل أن تخرج ، فيطول الزرع ولا سنبيل له ، قال الأزهرى : وهذا هو الصحيح ، وقيل : دواب صغار من جنس القردان إلا أنها أصغر منه ، وهي تركب البعير عند الهزال . (١) وعمل ذلك في الفقه أبواب الطهارة ، وإزالة النجاسة ، والخلاف في طهارة القمل أو نجاسته .

١٦٤ - مستنكح مستنكح : (بفتح الكاف وكسرها) :

* المستنكح : (بالفتح) هو الشخص الذي استنكحه الشك ، أى داخله الشك ، فهو مغلوب مقهور (ويأتى هذا في نواقض الوضوء غالباً) .

* أما المستنكح (بالكسر) فهو الشك الغالب الملازم كثيرا ، كالحدث الذى يأتى كل يوم أكثر من مرة ، فيعنى عما أصاب منه (ومحل هذا فصل إزالة النجاسة ، وفصل : نواقض الوضوء) . (٢)

(١) لسان العرب = ٣٧٤٢/٥ و ٤٣ . وانظر حاشية الدسوقي ١/٥٣ و ص ٧٨ .

(٢) انظر : حاشية الدسوقي مع المرحح الكبير = ١ ص ٧١ و ١٢٣ .

١٦٥ - ميت وميت : (بسكون المشناه التحتية - وبشديدها مع الكسر) :

الميت (بالسكون) الذى مات ، وفى التنزيل : « لنحيي به بلدة ميتاً ،

(الآية ٤٩ الفرقان) ، ولم يقل سبحانه : ميتاً أو ميته بالتشديد ،

قال الزجاج : لأن معنى البلدة والبلد واحد ، والميتة ما لم تدرك مذكيتها .

وقال الشيخ الأمير : ميت (بسكون الياء) ، والمشدد للحى ، قال

تعالى « إنك ميت وإنهم ميتون » ، وقال بعض الأدباء :

ياسأئلى تفسير ميت وميت * فدونك قد فسرت ماعنه تسأل

فما كان ذا روح فذلك ميت * وما الميت لإامن إلى القبر يحمل

وقال : وهذا هو الأصل الغالب فى الاستعمال ، ولا يكادون يستعملون

ميتة بالتاء إلا مخففاً ، وقد يتعارضان ، ثم أورد قول عدى بن الرعلاء

ليس من مات فاستراح بميت * وإنما الميت ميت الأحياء أه .

ونقل الجوهري عن الفراء : يقال لمن لم يميت إنه مات عن قريب ،

وميت ، ولا يقولون لمن مات : هذا مات ، لأنه خطأ ، وإنما ميت يصلح

لما قدم مات ، ولما سيمرت . (١)

وعلى ذلك أيضا أبواب الطهارة والجنابة والفرائض .

١٦٦ - النجس والنجس : (بفتح الجيم وكسرها) .

النجس (بفتح الجيم) يطلق عرفاً على عين النجاسة .

أما النجس (بالكسر) فيطلق على الشيء الممتنجس .

أما فى اللغة : فالنجس والنجس والنجس : أى التسدر من الناس ومن

كل شيء قدرته ، ونجس الشيء (بالكسر) ينجس نجساً ، فهو نجس ،

(١) انظر : شرح المجموع مع حاشية حجازى ، ٣٩/١ ، وحاشيتا ضوء الشموع ، وعليش

ونجس ، وقيل : النجس يسكون للواحدة والاثنتين والجمع والمؤنث بلفظ واحد ، يقال : رجل نجس ورجلان نجس وقوم نجس . قال تعالى :
« إنما المشركون نجس » . (١)

١٦٧ - الوضوء : (بفتح الواو وبضمها) :

الوضوء (بالفتح) : الماء الذي يتوضأ به اكان كالقطور والسهور ، لما يفطر عليه ويتسحر به . والوضوء (بالفتح أيضا) المصدر من توضأت للصلاة . وقيل : الوضوء (بالضم) المصدر .
وفي اللغة : الوضوء بالفتح اسم للماء ، وبالضم اسم للفعل ، ورجحه الصفتى في حاشيته (٢)

الفرع الثاني : ألفاظ ظاهرها التوافق :

١٦٨ : ١٧٠ - حقيقة وهوية وماهية :

قال الشيخ ابن ترمكي : « ماهية الشيء حقيقته أى ذاته ، وقال الصفتى في حاشيته تعليقا على ذلك : لكن بينهما فرق اعتبارى ، فما به الشيء من حيث إنه عين الشيء يقال له (هوية) ، ومن حيث تحققه في الخارج يسمى (حقيقة) ، ومن حيث وقوعه في السؤال بما هو : يقال له (ماهية) ، فتحصل أن : الماهية والحقيقة والهوية - ألفاظ متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار ، وما ذكره الشارح من أن الماهية هى الحقيقة تبع فيه جماعة ، لكن ذكر بعض المحققين أن الماهية أهم والحقيقة أخص ، فالماهية تشمل الموجودات والمعدومات ، والحقيقة قاصرة

(١) حاشية الصفتى ص ٧٥ ، والدسوقي ص ٧٨/١ ، ولسان العرب ص ٤٣٥٢/٦ .

(٢) حاشية الصفتى ص ٨٩ ، وانتصار السالك ص ٣٣٣ و ٣٣٤ ، وبلغة السالك ص ٨٤/١ ،

واللسان ص ٤٨٥٤/٦ و ٥٥ .

على الموجودات .

١٧١ : ١٧٢ — السنه والنوم : السنة (بتشديد السين المهملة المكسورة)

فتور في البدن ، فإن عم حاسة البصر فهو غفوة ، وإن عم جميع البدن فهو نوم . والنوم في القلب ، والسنة في الرأس ، والنعاس في العين ، والنوم فترة طبيعية تهجم على الشخص قهراً عليه تمنع حواسه الحركة ، وعقله الإدراك . (١)

وسبحان من تنزه عنهما ، قال تعالى : لا تأخذه سنة ولا نوم ، (٢)

١٧٣ : ١٧٥ — الكاهن والمنجم والعراف :

الكاهن هو الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعى معرفة الامرار . أما المنجم والمتنجم : فهو الذي ينظر في النجوم يحسب مواعيتها وسيرها . أما العراف فهو من يدعى معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ، فهو يزعم أنه يعرف الامور بمقدمات اسباب . (٣)

١٧٦ : ١٧٩ — الكوع ، والرسغ ، والكرسوع ، والبوع . (٤)

• الكوع : هو آخر الكف مما يلي الإبهام ، وقيل : هو طرف الزند في الذراع مما يلي الرسغ .

• والرسغ : هو ما يلي الوسطى ، أي وسط الكف فالرسغ هو المفصل الذي بين الكف والذراع ، فلا يكون إلا في اليد ، وفي اللغة ما يفيد أنه

(١) حاشية الصفي ص ٥١ ، وشرح الحرشي > ١٥٤/١ .

(٢) الآية : ٢٥٥ ، سورة البقرة .

(٣) انظر لسان العرب ص ٤٣٥٨ ، و ٣٩٤٩ و ٥٠ ، وحاشية العدوى على الحرشي > ٢٣٧/٢ .

(٤) انظر : حاشية الصفي مع شرح ابن تركي ص ١١٢ و ١١٣ .

يكون في الرجل أيضا ، فيكون هو المنفصل الذي بين الساعد والكف ،
والساق والقدم .

• والكرسوع : هو ما يلي الخنصر ، ويكون لليد والقدم أيضا ، وكرسوع
القدم مفصلها من الساق .

• والبسوع : ما يلي لإبهام الرجل ، أي هو العظم الذي عند إبهام الرجل :
أي المتصل بإبهامها ، فليس هو نظير الكوع
ونظم بعضهم فقال وأجاد :

وعظم يلى الإبهام من طرف ساعد * هو الكوع والكرسوع من خنصر تلا
وما بين زين الرسغ والبوع ما يلي * لإبهام لرجل في الصحيح الذي انجلا

١٨٠ : ١٨١ - المس واللبس :

المس والمسيس : اللبس ، لغسة فضيحة ، والمس أيضا : مسك الشيء
بيدك ، قال تعالى : « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن » وقال
سبحانه : « ولم يمسنى بشر » فكل شيء من هذا الكتاب فهو فعل
الرجل في باب الغشيان . واستعير المس للجماع لأنه لمس ، ويقال :
تماس الجرمان : مس أحدهما الآخر . ويأتى المس أيضا بمعنى : الجنون ،
قال تعالى : « كالذى يتخبطه الشيطان من المس » .

واللبس : الجس ، وقيل : المس باليد ، وهو كناية عن الجماع أيضا ،
وكذلك : اللمسة . قال تعالى : « أو لامستم النساء » ، وعن ابن
عباس : اللبس واللباس والملامسة كناية عن الجماع . (١)

ويبين ابن رشد (الجسد) في (المقدمات) أن المعنى في الملامسة هو

(١) لسان العرب ٦ ص ٤٢٠١ (مس) و٥ ص ٤٠٧٢ و ٧٣ (لبس) .

الطلب ، وامتنل على ذلك بقول الله تعالى : « وأنا لمستنا السماء فوجدناها ملئت حرساً شديداً وشهباً ، أى طلبنا السماء وأردناها فوجدناها ملئت حرساً شديداً ... الخ ، ويقوله ﷺ : (التمس ولو خاتماً من حديد) ، أى اطلب .

فلا يقال لمن مس شيئاً : قد لمسه ، إلا أن يكون معه ابتغاء معنى يطلبه من حرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة ، أو علم حقيقة ولذا يقال : تماس الحجران ، ولا يقال : تلامس الحجران ، لأن الإرادة والطلب مستحيلة عليهما .

وقال : فلما كان المقصود من مس النساء الالتذاذ بهن ، علم أن معنى قول الله عز وجل : « أو لامستم النساء » هو اللس الذي يستغنى به اللذة دون ما سواه من المعاني . (١)

اقول : لذلك عبر الفقهاء في (باب نوافض الوضوء) عن الأسباب التي لا تنقض بنفسها بل بما تؤدي إليه ، باللفظين تبعاً لهذه التفرقة فقلوا : (مس الذكر ، ولس من تشمى) حيث معنى طلب اللذة عادة موجودة في الثاني دون الأول .

وبعد : فقد جمعت من المصطلحات (١٠١) مصطلحاً ، منها (٤٣)

مصطلحاً عاماً ، و (١٠٦) مصطلحاً في الأبواب الفقهية ، ثم (٣٣) كلمة توضيحية ، ولا أعني بذلك شمولها للفقه المالكي ، حيث أشرت في المقدمة إلى أن هذا البحث يعني بأهم المصطلحات دون جميعها .

والناظر في مصطلحات المالكية التي انفردوا بها يجدونها ترجع أساساً إلى

لغة القرآن الكريم (اللغة العربية) وهو يدل على رسوخ قدم فقهاء
المنهج ، هذه اللغة ، ويتبين ذلك مما قلت به من إظهار المعنى اللغوي
قبل الاصطلاحى . والله تعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه
الكريم وأن ينفع به المشتغلين بالفقهاء ، وأن ينفعنا سبحانه بما علمنا
وأن يعلمنا ما ينفعنا ، وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد
وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسان .

د . حمدى عبد المنعم شلبي
مدرس الفقه المالكي بالكلية

أولاً : فهرس المصطلحات

المصطلح	الرقم المسلسل	المصطلح	الرقم المسلسل
(حرف الهمزة)		(حرف الباء)	
الاتفاق	(٣٠)	البضع (مثلث الموحدة)	(١٥١)
الأخ	(٣١٢)	البياضة	(١٠٧)
الأخوان	(٣٨)	الاطبل	(١٣)
الإدلاء	(١٢٣)	بساط اليمين	(٧٣)
الاستئمان	(٨٣)	البسوع	(١٧٩)
استبراء	(٥٣)	(حرف التاء)	
استتفار	(٥٤)	التبريز	(١٥٠)
استجمار	(٥٥)	التخارج	(١٣٧)
استدجاء	(٥٦)	التدبير	(١٢١)
أصل المسألة	(١٢٤)	التعريف بالمعنى الاسمي	(٢٦)
الأصل	(١٣٥)	التعريف بالمعنى المصدرى	(٢٧)
أغلف	(٦٠)	اتعيش	(٧١)
الافتيات	(٧٨)	التولية	(٨٤)
الأقوال	(٢٩)		
الأكدرية	(١٣٦)		
الأكل (بفتح الهمزة وضمها)	(١٥٠)	(حرف الجيم)	
أم الولد	(١٢٠)	الجامحة	(٩٧)
الأمهات	(٢٢)	الجرح (بفتح الجيم وضمها)	(١٥٢)
الآمة	(١٠٦)	الجزاف (مثلث الجيم)	(٨٥)
انفشاش الحمل	(٩٦)	الجلاس	(٩٤)
الإيلاء	(٧٤)	الجزارة (بفتح الجيم وكسرها)	(١٥٣)

الرقم المسلسل	المصطلح	الرقم المسلسل	المصطلح
(١٢٣)	العتق	(١٧١)	سنة (بكسر السين)
(١٦٠)	عدة (بتخفيف الدال وتشديدها)	(٤)	السنة
(١٧٥)	العراف	(١٤١)	السهم
(٣٦)	العراقيون	* * *	
(١٦١)	العرض (مثلث العين)	(حرف الشين)	
(٦٥)	الجلس	(٢٣)	شرط الصحة
(١٤٤)	العول	(٢٤)	شرط الوجوب
(٨٧)	العينة (بكسر العين)	(١٥٨)	الشرط (بسكون الراء وفتحها)
* * *		(٣٩)	الشيخان
(حرف الغين)		* * *	
(١٤٥)	الغراوين	(حرف الصاد)	
(١٦٢)	الغسل (مثلث الغين)	(١٥)	الصحة
(٨٢)	الغيلة	(٥٧)	صفيق
* * *		* * *	
(حرف الفاء)		(حرف الطاء)	
(١٤)	الفساد	(١٥٩)	الطهارة (مثلثة الطاء)
(٢)	فرض	(٤٧)	الطهوران
(١٤٧)	المقروض	* * *	
(١٤٦)	الفرع	(حرف العين)	
(٦)	الفضيلة	(١٤٢)	الغاصب
(٤٣)	الفقهاء السبعة	(١٤٣)	العالية
(٩٩)	الفحوت	(٣٢)	العتبية (مصطلح)

المصطلح	الرقم التسلسل	المصطلح	الرقم التسلسل
(حرف اللام)		(حرف القاف)	
لك شرك	(١٠٤)	القاضيان	(٤٢)
اللس	(١٨١)	القبلة (بكر القاف)	(٥٨)
(حرف الميم)		القرينان	(٤٠)
مأبون	(٦١)	القسامة	(١١٣)
للمالكية	(١٤٣)	القطاعة	(١٢٤)
ماهية	(١٧٠)	القطاني السبعة	(٦٦)
المباح	(١٠)	القلس	(٤٨)
المبسوطة	(٣٢)	للقميل (بفتح القاف مع سكون)	(١٦٣)
مبطلات الرضوء	(٥٢)	الميم (وبضم القاف مع تشديد الميم)	(١٢٥)
المبعض	(١٢٩)	الغن	(١٢٥)
متجاله	(٦٢)	القرود	(١١٤)
المتلاحمة	(١١٥)	(حرف الكاف)	
المجموعة	(٣٢)	الكاهن	(١٧٣)
المحاصة	(١٠٢)	الكتاب	(٣٣)
المحتكر	(٦٨)	الكتابة	(١٢٦)
المحمدان	(٤١)	الكروسوع	(١٧٨)
المختاطة	(٣٢)	الكلالة	(١٤٨)
نخمة	(١١٦)	الكوع	(١٧٦)
المدير	(١٢٢)	الكيمخت	(٤٩)

الرقم المسلسل	المصطلح	الرقم المسلسل	المصطلح
(١٠١)	المقاصة	(٣٤)	المدنيون
(١٢٧)	المكاتب	(٣٢)	المدونة
(١٢)	المسكروه	(٦٧)	المدير
(١١٧)	المملطأة	(٢٠)	المذهب
(١٤٩)	المناسخة	(٨٨)	المرايحة
(١٧٤)	المنجم	(١٧)	المرجوح
(١١٨)	المنقلة	(٨٩)	المزايدة
(٣٢)	الموازية	(١٦٤)	مستنكح (بفتح الكاف وكسرهما)
(١٠٠)	المواضعة	(١٨٠)	المس
(٥١)	موجبات الوضوء	(٥٩)	المسامطة
(١١٩)	الموضحة	(٩٠)	المساومة
(١٦٥)	ميت (يسكون الياء وتشدها)	(٢٨)	مشهور مبنى على ضعيف
		(١٨)	المشهور
		(٣٥)	المصريون
			مصطلحات بمجموع الامير (١٦ مؤلفات)
			مصطلحات مختصر خليل (١٣ مؤلفات)
	النافلة		المضغوط
(٨)	النجس (بفتح الجيم وكسرهما)	(٩١)	المعتق لاجل
(١٦٦)	نجوم الكتابة	(١٣٠)	المعتمد
(١٢٨)	النسب	(١٩)	المغاربة
(٥)	النض	(٣٧)	المخلصمة
(٦٩)	نكاح السر	(٧٢)	مفهوم المخالفة
(٧٧)	نواقض الوضوء	(٢٢)	مفهوم الموافقة
(٥٠)	نوم	(٢١)	
(١٧٢)			

(حرف النون)

* * *

المصطلح	الرقم المسلسل
النية	(١)
* * *	
(حرف الهاء)	
هوية	(١٦٩)
* * *	
(حرف الواو)	
واجب	(٢)
الواضحة	(٣٢)
وجو	(٨١)
وسق	(٧٠)
الوضوء (يفتح الواو وضئها)	(١٦٧)
الوضيعة	(٩٢)
الولاء	(١٣١)
* * *	
(حرف الياء)	
يغاب عليه	(١٠٣)

(لَمْ يَخَمِدِ اللهُ)